الفصل الثامن

البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ١٩٣٠ - ١٩٨٠

أولا : التركيب الطبقى فى مصر من ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢

ثانيا : البناء الطبقى فى الحقبة الناصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠

ثالثا : الخريطة الطبقية فى وقت الانفتاح الاقتصادى ١٩٧١- ١٩٨٠

مقدمـــــة

تعد قضية الطبقات ظاهرة موضوعية وحتمية اجتماعية تميز أى مجتمع محدد تاريخيا ومكانيا . إن فهم طبيعة الطبقات الاجتماعية للمجتمع المصرى تعد وسيلة بالغة القيمة لفهم واقعه الاجتماعى ، إذ يشكل موضوع الطبقة ضربا مهما للتعرف على مجريات أحداث تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى على الصعيدين الداخلى والخارجى .

ولما كانت القضية المحورية لهذا الفصل تتحدد فى محاولة فهم مفردات البناء الطبقى من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فإن هذا الفصل يناقش ثلاثة قضايا أساسية ، الأولى تهتم بعرض التركيب الطبقى فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ . والثانية تناقش البناء الطبقى فى الفترة الناصرية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ . أما القضية الأخيرة فتلقى الضوء على الخريطة الطبقية فى مصر إبان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

إن ادراك طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى والعوامل التى أدت إلى تشكيلها ، ولتحديد موقع الطبقات الاجتماعية ، والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة ، يتطلب البحث فى إطار خصوصيته التاريخية ، بمعنى عدم دراسته بمعزل عن المؤثرات المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية . إن المجتمع المصرى فى تطوره يتسم بالعديد من الخصوصيات أهمها :أن التغيرات الحاسمة فى جسم المجتمع لم تتم بشكل تلقائى وإنما حدثت نتيجة عاملين : أحدهما داخلى والآخر خارجى . لقد اتخذت ابعاد المسألة الاجتماعية التى سادت المجتمع المصرى عدة مظاهر حادة أهمها ما عبرت عنه إشكاليات البناء الطبقى والتطور والتحول الاجتماعي ، التى هى نتاج للظروف التاريخية ، وتعبيرا عن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية داخل البنية الاجتماعية القائمة .

ولاريب أن المجتمع المصرى مجتمع انتقالى من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فهو لايدخل فى نطاق نموذج اجتماعى محدد ، ويتضمن فئات اجتماعية متباينة تنتمى إلى أكثر من نظام اجتماعى محدد . فهو لم يعرف بعد مرحلة الإقطاع بشكله الكلاسيكى ، ولم يعرف أيضا مرحلة الرأسمالية الكاملة ، كما أنه قد عرف بعض أشكال التخطيط الاشتراكى أو ما يسمى برأسمالية الدولة ، وعرف أيضا نموذج رأسمالية الدولة التابعة . إن تعايش وتداخل وتجاور هذه الأنماط الإنتاجية المختلفة مع بعضها البعض قد أدى إلى وجود بناء طبقى متعدد نتيجة تنوع الأنماط الإنتاجية السائدة (١) .

---

(١) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ٥٢ – ١٩٧٠ ، ص ٥ .

إن البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى تتسم بالتعدد . ولكن القصد هنا ليست التعددية الوظيفية ، ولكن نعنى بها تداخل وتناقض المكونات الأساسية للبنية الاجتماعية ، وهي أشكال الإنتاج والأنماط الثقافية والأيديولوجية ، وينبنى على ذلك أن التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى يتسم بعدة خصائص أهمها : وجود أشكال متعددة وسيادة أشكال متباينة من القيم تتسم بالتداخل والتناقض مع بعضها ، وسيطرة البعض على الآخر ، هذا من جانب ، أما الجانب الآخر فإن كل هذه العناصر المتعددة والمتداخلة والمتفصلة مع بعضها أدت إلى وجود أشكال عديدة من التناقض داخل البنية الاجتماعيةالقائمة ، فهناك التناقض بين المواقف الأيديولوجية والمواقف الطبقية ، وهناك التناقض بين كل منهما على حدة (١) .

وجدير بالذكر أن طبيعة أى بناء طبقى تتحدد وفق عناصر ثلاث هى : الأساس الاقتصادى والعلاقات الطبقية السائدة فيه ، والسلطة السياسية وطبيعتها . أى أن بين الأساس الاقتصادى والمجتمع والسياسة حلقات مترابطة ، فلا يستطيع الفرد أن يفهم أحداهما دون سبر أغوار الأخرى ، لأن كل منهما يؤثر فى الآخر ، وبدرجات متفاوته وفقا للواقع التاريخى المميز للمجتمعات . إن التحليل هنا ينطلق من التشابك الواضح بين البنية التحتية والبنية الفوقية. إن تشابك البنية الفوقية مع البنية التحتية يسمح بتشكيل أى بنية اجتماعية طبقية . وفى إطار ذلك فإن المدخل الاقتصادى مهم فى فهم إبراز دور الطبقات الاجتماعية ، حيث عن طريقة يمكن فهم تطورها الداخلى والخارجى . كما أن السلطة تلعب دورا لايقل بأى صورة عن دور الثروة – مثلا – فى تحديد الطبقات الاجتماعية . ففى ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى فإن السلطة تلعب دورا تاريخيا هاما فى نشأة الطبقات الاجتماعية ، وعلى ضوء ذلك أن الدولة – تاريخيا – لم تكن فحسب أداة للسيطرة الطبقية نتيجة انقسام المجتمع طبقيا ، بل أيضا مصدر تشكل الطبقات (٢) .

وفى ضوء ما سبق فإن معالجتنا للبناء الطبقى فى هذا الإطار يفرض اتباع منهجية التحليل المرحلى ، وباعتبار أن القضية الرئيسية لهذا الفصل تتمحور فى تحديد البنيةالطبقية ضمن مرحلة تاريخية تمتد من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فإننا سوف نفصل فيما بين حقب تاريخية متميزة ، مع إيماننا الكامل بأن التاريخ الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع المصرى متصل غير منفصل .

---

(١) احمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، ص ٢٢٨ .
(٢) جمال مجدى حسنين ، المرجع السابق ، ص ٣١

أولا . التركيب الطبقى فى مصر من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٥٢ .

تتفق معظم الدراسات المتعلقة بالمجتمع المصرى بأن الفترة من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ شهدت مجموعة من الاشكاليات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة للتناقضات والمآزق التى حلت به ، بسبب وضعه التابع للنظام الرأسمالى العالمى ، ذلك الوضع الذى ساهم فى وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية . وتتمثل العوامل الخارجية فى السيطرة البريطانية والتغلغل الرأسمالى . أما العوامل الداخلية فتتمحور حول وجود طبقات وشرائح اجتماعية مرتبطة عضويا بمصالح الاستعمار والرأسمالية العالمية . هذا فى مقابل الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى التى كانت تكابد ظروف القهر والاستغلال من القوى الأجنبية وشريكتها المحلية . لقد كانت هذه الأخيرة تنتظر بفارغ الصبر الحصول على الاستقلال الاقتصادى ، فهى على عكس الطبقات المحلية المرتبطة والمتحالفة مع الاستعمار والمنخرطة معه على المستويين الاقتصادى والسياسى لذا نجد أن الاستعمار والقوى المتحالفة معه كانا فى مواجهة مع القوى الأخرى التى تعيش تحت سيطرة واستغلال الأولى ، الأمر الذى جعل المجتمع يحفل بالعديد من التناقضات الاجتماعية والوطنية من اجل الاستقلال تاره ، ومن اجل التخلص من الاستغلال المحلى والأجنبى تارة أخرى .

لقد عرف المجتمع المصرى خلال تلك الفترة بنية اجتماعية مشوهة، فيها تلازمت وتعايشت أنماط مختلفة للانتاج ، أنماط قديمة وحديثة ، ولم يستطيع أى منها أن يسيطر على الآخر . ففى داخل القديم تباينت العلاقات الانتاجية ، وفيه جاء ملامح النمط شبه الإقطاعى ونمط الإنتاج الخراجى (وإن لم يكن خراجيا بالمعنى الدقيق) ، وأيضا علاقات إنتاجية سلعية بسيطة . أما الحديث فقد أخذ مسحه النمو الرأسمالى للإنتاج ، ولكنه لم يكن نمطا إنتاجيا رأسماليا نقيا (ما خلا جزء محدود فى القطاع الصناعى) ، وآخر آخذ فى النمو فى القطاع المالى والتجارى . ناهيك عن الارتباط العضوى مع السوق الرأسمالية العالمية ، والتداخل المصلحى بين القوى الاجتماعية الداخلية والخارجية [١] .

لقد وضح هذا النمط (أقصد النمط الرأسمالى المشوه والتابع) خلال فترة ما بين الحربين الأولى والثانية ، ونضجت وتفجرت تناقضاته خلال الحرب العالمية الثانية على

---

(١) راجع فى ذلك :

- ابراهيم العيسوى ، مستقبل مصر . ص ٢١ - ٢٤ .
- ط . ث . شاكر ، قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر ، ص ٨٧ -٨٨ -
- بريماكوف وبيليايف ، المرجع السابق ، ص ٩ - ١٢

الصعيدين الطبقى والوطنى بل والقومى ، وليس أدل على ذلك من المعارك الوطنية والطبقية التى خبرها المجتمع المصرى فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ وحرب فلسطين عام ١٩٤٨و ١٩٤٩ وهزيمة النظام الملكى فيها . أضف الى ذلك عجز الطبقة الحاكمة (البرجوازية الكبيرة وكبار الملاك) ، وقلة حيلتها عن الإتيان بحل للقضية الوطنية (يناير ١٩٥٠ - ٢٦ يناير ١٩٥٢) . زد على ذلك وقوفها مكتوفه الأيدى أمام حل المعضلة البنيوية للتطور الرأسمالى ، وذلك كله إبان أن غلف الضعف هيكل الطبقة العاملة (سياسيا وتنظيميا) [١] .

وفى ضوء هذا التحديد السابق لنمط الأنتاج يمكننا أن نتصور أن توزيع القوى الطبقية كانت أشبه ما يكون بهرم اجتماعى متدرج . كان يتربع على قمته كبار ملاك الأرض والبرجوازية التجارية والمالية (الكومبرادور) والصناعية . وكانت هذه القوى هى السند الحامى للمصالح الاستعمارية ، ولكن لا ينبغى أن يفوتنا أن فوق هذه القوى كلها كانت تقف مجموعة النظام الملكى ورجال القصر التى كانت أشبه ما تكون بأركان حرب القوى الرجعية والاستعمار، ثم فى وسط هذه الهرم كانت تقع الفئات المستشيرة بحسب تعبير " حسن الساعاتى " [٢] أو الفئات البينية مثل صغار التجار والمقاولين والسماسرة وصغار الملاك فى الريف والحرفيين وكبار الموظفين والبيروقراطيين وصغار المنتجين .أما فى ذيل أو فى أسفل هذا الهرم فكانت تقبع البروليتاريا وأشباههم فى الريف والحضر .

إن ولوج مصر إلى حظيرة النظام الرأسمالى العالمى ، وكونها طرفا فى القسمة الدولية للعمل ، وجزءا متكاملا منه ، وكذا التشجيع الذى دفعت به الإدارة البريطانية للملكية الخاصة للأرض ، سمح بتواجد طبقة من كبار الملاك الزراعيين ، وأخرى جنينية من المهنيين ورجال الأعمال (انبثقت من داخل هذه الطبقة الأولى) لهما السيطرة على معظم الأحزاب السياسية ، والفائض الاقتصادى الذى دفعت به هى الأخرى إلى الخارج بعد أن حجزت لنفسها ما يشبعها[٣] .

إن الطبقات الاجتماعية فى هذه الفترة كانت أداة طيعة فى يد الإدارة البريطانية تشكلها كما تريد . لقد نتج عن ذلك أن أضحت الأولى هى الحامى الأمين لمصالح الثانية ، والمنادى بتسهيل دخول رؤس الأموال الأجنبية لتكون لهم معينا ومساعدا فى النمو والاتساع [٤] .

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(٢) حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الصناعى ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٣) نزيه نصيف الأيوبى ، تطور النظام السياسى والادارى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، فى : مصر فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٤) طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٨٧

لقد كان لاندماج مصر فى النظام العالمى الكثير من النتائج الهامة نجملها فى : وجود تراكم رأسمالى كبير لدى شريحة تقليدية من أعيان الريف كانت تضم كبار ملاك الأرض وبعض العمد ومشايخ القرى ، وخلق وعى طبقى بين أعضاء هذه الشريحة نتيجة تحولهم من محاصيل الإعاشة المتنوعة إلى محصول نقدى واحد ، وخروجهم إلى المناطق الحضرية كالقاهرة والأسكندرية ، وجعلهم ملاكا غائبين ، ونشوء طبقة جديدة من المصريين – الأتراك والذى أدى فيما بعد إلى الانتماء التدريجى للسلطة الاقتصادية والسياسية للقوى السياسية التركية التى كانت تدور فى فلك الخديوى (١) .

ولا يقف تأثير الاندماج العضوى لمصر فى الكيان الرأسمالى عند هذا الحد ، وإنما امتد بعيدا ليخلق نوعا من المشاركة بين رأس المال المصرى والأجنبى ، فضلا عن إنجازه لوظيفة اجتماعية هامة تتمثل فى تعريف بعض عائلات ملاك الأرض بأساليب العمل الرأسمالى فى المشروعات ، وتلك الوظيفة التى تميزت بها عائلات كبار ملاك الأرض الذين عملوا فى الصناعة عن غيرهم ممن هجروا هذا الميدان ، زد على ذلك خلق مجموعة من الإداريين . وإذا كانت هذه الأشياء تعد من الإيجابيات التى خلقتها مسائل اندماج مصر فى السوق العالمية ، خاصة فيما يتعلق بإبراز مسائل الوعى الطبقى للرأسمال الوطنى ، فإن هناك أيضا آثارا سلبية اتضحت خاصة فيما يتصل بمسائل مديونية ملاك الأراضى المصرية التى بلغت حدا كبيرا ، والتى وضعت هؤلاء فى وضع خاضع للبنوك العقارية والدائنين الأجانب (٢) .

إن وضع التبعية فى مصر كان يقوم على وجود طبقة محلية مسيطرة – طبقة كبار الملاك العقاريين والبرجوازيين الكبار – جاءت ونمت تحت ضغط الإدارة .. البريطانية ووفقا لأهدافها التى تتمحور حول صف هذا المجتمع بجانب غيره من المجتمعات الأخرى فى الامبراطورية التى لاتغيب عنها الشمس . لقد كان كبار الملاك العقاريين يشكلون القاعدة الأساسية لمجمل الطبقة المسيطرة ، وفى الوقت ذاته المساعدين فى دمج الجماهير العريضة فى سياق استغلال رأسمالى منظم ، والواقفة بقوة – وفقا لمصالحها – أمام نمو القوى الأنتاجية الضرورية لتبلور نمط رأسمالى واضح المعالم (التصنيع والتكنولوجيا) ، والمدمرة لكل قاعدة نمو مصرى مستقل، وهى أيضا التى جذبت إليها بكل وسيلة الجزء المتعاظم من الفائض الاجتماعى المنتج ، فألحقت الشلل بكل نمو مستقل . لذا نتفق مع " محمود حسين " فى أن الانتقال المصرى إلى الرأسمالية تحت سيطرة كبار الملاك ، وفى إطار التبعية المصرية للسوق الرأسمالى العالمى كان

---

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ٢٣

(٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٧

انتقالا محجوزا . فهى لم تحجز فقط القوى الإنتاجية التكنولوجية فحسب ، بل أيضا حجزت تحول البنى الفوقية (الأيديولوجية والسياسية فى المجتمع) وعلى وجه الخصوص فى الريف[1].

لقد تربع على قمة الهرم الاجتماعى فى مصر كبار الإقطاعيين وكبار البرجوازية الاحتكارية المالية والصناعية . وكما ذكرنا من قبل فإن هذه الفئات تشكل القاعدة الاجتماعية لديمومة السيطرة الأجنبية . فكان على رأس هذه الفئات يأتى الملك ورجال السراى مقر القيادة الرجعية المصرية والقوي الإنجليزية ودلالة ذلك ما تم أثناء الحرب العالمية الثانية ومابعدها من تعيين كل من احمد حسنين باشا وحافظ حفيفى باشا وهما من نوى الميول الأنجليزية المتعصبة فى منصب رئيس الديوان الملكى . ويعد فاروق الأول ملك مصر من أكبر الإقطاعيين فى البلاد حيث كان يمتلك ١٠٩ر٢٨ ألف فدان من الأرض الزراعية ، وكان هناك حوالى ٤٢٥ من أعضاء العائلة الملكية امتلكوا ١٥٧ر١٧٩ فدان . وهناك عائلات أخرى امتلكت أكثر من ١٠ آلاف فدان مثل البدراوى عاشور وسراج الدين وعمرو [2] .

والواقع أن طبقة كبار الملاك كانت تبلغ فى حجمها حوالى ١٢ ألف مواطن تزيد حيازة كل منها عن ٥٠ فدان . ومن بينهم حوالى ٢١٤٥ من كبار الملاك تزيد ملكية كل منهم على ٢٠٠ فدان ، وحوالى ١٩٨ من أضخم كبار الملاك تزيد ملكية كل منهم على حوالى ألف فدان . ومن بين هذه الطبقة كان هناك أفراد ملكية أدوارا سياسية متميزة فى حياة المجتمع ، إذ منهم كان يتم تعيين رؤساء الحكومات مثل : أحمد زيور ، وعبد الفتاح يحيى ، واسماعيل صدقى، وتوفيق نسيم ، وعلى ماهر ، وحسنين صبرى ، وحسين سرى [3] . هذا ما يوضح ما أشار إليه " عبد الناصر" حينما ذهب فى أحد أحاديثه إلى أن السلطة السياسية فى العهد الملكى كانت بين أيدى ١٤ عائلة ، خرج منها جميع رؤساء الحكومات والوزراء وكبار رجال الدولة [4] .

---

(١) يرى محمود حسين أن بنية المجتمع المصرى كلها كانت محدودة بالوضع الانتقالى المحجوز ، لان تبلور نمط الانتاج لايتضمن فقط تحولا فى العلاقة بين مالكى وسائل الإنتاج الرئيسية وبين المنتجين المباشرين بل يتضمن أيضا تحولا فى سياق الإنتاج نفسه ، أى فى العلاقة بين المنتجين المباشرين ووسائل عملهم ، ويتضمن تحولا فى القوى المنتجة . انظر : محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) R.Tignor, "Equity in Egypt's Recent post : 1945- 1952," in : G.Abdel Khalek and R.Tignor (eds.),The Political Economy Incame Distribution in Egypt,p.22

(٣) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٤) جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى ، ص ١٤ .

إن الهيمنة الكاملة لكبار الزراعيين على الأرض جعل منها أيضا الشخصيات المسيطرة على مفاتيح السلطة فى المجتمع . بمعني آخر أن كبار الملاك الزراعيين الحائزين على مائه فدان فأكثر كانوا المسيطرين على السلطة التنفيذية (١) . وقد أوضحت دراسة " عاصم الدسوقى " أن سيطرة كبار الملاك على الوزارت المختلفة من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٥٢ كانت بشكل تام ، وكانت هذه السيطرة تتضح بشكل جلى فى وزارات السيادة والإنتاج ، ودلالة ذلك أنهم سيطروا على وزارة الخارجية بنسبة ٤ر٧٢٪ ، وعلى وزارة الزراعة بنسبة ٦٨٪ ، وعلى المالية والاقتصاد بنسبة ٦٦٪ ، والداخلية بنسبة ٦٤٪ .إن السيطرة على هذه الوزارات كانت تحقق مآرب ومصالح الطبقة المالكة ، وكذا كانت تؤتى ثمارها فى انصياع الطبقات الاجتماعية الأخرى لمصالحها وأهدافها (٢) . وفى ضوء ذلك تتفق مع عبد الباسط عبد المعطى فى أن ثمة علاقة بين السلطة والثروة . فحائزو الثروة سيطروا على السلطة وأن المسيطرين على السلطة سعوا إلى الثروة ، أى أنهما وجهان لعملة واحدة ، وفى الوقت ذاته مقوله واحدة للاستغلال الاجتماعى (٣) .

ويشهد تطور أوضاع الملكية الزراعية فى هذه الفترة ، أن كبار الملاك الحائزين على ٢٠٠ فدان فأقل كانوا أقل من ١ر٪ من جملة عدد ملاك الأرض واستحوذوا على ٣٠٪ من الأرض الزراعية ، وامتلكوا مع متوسطى الملاك (من خمسة أفدنه إلى خمسين فدان) حوالى ٦٥٪ من الأرض ، فى مقابل فئة أخرى تمثل الأغلبية وتمثل ٤ر٩٤٪ لم تستحوذ إلا على ٣٥٪ من أجمالى مساحة الأرض . والمدقق فى اوضاع الملكية منذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٢ يستطيع أن يستدل على أن متوسط حجم الملكيات المتوسطة وكذا نصيبها فى إجمالى المساحة الزراعية لم يحدث له تغير يذكر ، بينما ارتفع عدد صغار الملاك من حوالى ٢٢٪ إلى حوالى ٣٥٪ ، وانخفض متوسط حجم الملكية بمقدار ٤٥٪ . ويبد أن نصيب الملكيات الزراعية الكبيرة قد طرأ عليه انخفاضا ملحوظا (من ٤٤٪ فى اوائل القرن الى ٣٥٪ فى عام ١٩٥٢) فإن توزيع ملكية الأرض الزراعية بات أكثر تباينا (٤) .

وإذا كان عام (١٩٣٠) يمثل حدا فاصلا بين عهدين ، الأول عرف بوقت التخصص وحرية التجارة ، والثانى يعتبر بداية التدخل الحكومي والتوجية الاقتصادى ، فإنه فى الوقت

---

(١) راجع فى ذلك

G.Bear, History of Landownership in Modern History of Egypt, p.30 .

(٢) عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، ص ٢٢٠ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى ، الثروة والسلطة فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ص ٧٤ .

(٤) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى الريف المصرى (٥٢ - ١٩٧٠) ، ص ١١ .

ذاته يعتبر العام الذهبى لتحرك الرأسمالية المصرية فى مجالات الاستثمار غير الزراعية حين سمحت لها الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية باستقلال جزئى فى الأمور السياسية ، والغاء الامتيازات الأجنبية تدريجيا وحرية مصر فى فرض التعريفة الجمركية الحمائية . إن فرض التعريفة الجمركية يعد الباعث الرئيسى فى دفع الرأسمالية المصرية إلى الأمام وفى تبلور الوعي الطبقى لديهم ، ولكن الأهم من ذلك كله فإن البطل الحقيقى فى طرح هذه البواعث على الصعيد الاقتصادى السياسى هو الحرب العالمية الثانية ، تلك الحرب التى فرضت فيها بريطانيا بقوه نفسها على مصر نتيجة انقطاع الواردات ، ولوجود قوات الاحتلال واتخاذ مصر قاعدة لجنود الحلفاء . لقد كان لكل ذلك أن قامت صناعات كثيرة ذات مستويات تقنية عالية وأساليب إنتاجية حديثة ، وأخرى قامت مرة أخرى بعد أن هاجمها البوار والإفلاس – لذا يمكن القول فى هذا المقام أن عام ١٩٣٠ يعد بحق التاريخ الحقيقى لبدئ الصناعة الحديثة ، ومن ثم تبلور ونشوء الطبقة الرأسمالية الصناعية المصرية (١)

لقد زادت رؤوس الأموال فى جميع الشركات الصناعية والتجارية من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، وارتفعت نسبة الانتاج الصناعى من ١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ إلى حوالى ١٨ مليون جنيه عام ١٩٤٥ . وهذا يعد أسطع مثال على زيادة نمو الراسمالية وتحول نشاطها من الميدان الزراعى إلى مضمار الصناعة . وفى هذا الإطار ينبغى ألا يفوتنا التدعيم السياسى للصناعة المصرية . فليست الحماية الجمركية فحسب هى المحرك الباعث الحقيقى للصناعات المصرية فى الثلاثينات ، وإنما هناك تدعيم سياسى يتمثل فى تعيين اسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات المصرية رئيسا للوزارة . ففى عهده اقتحم كبار ملاك الأرض ميدان الصناعة بعد أن كانت حكرا على بنك مصر والرأسمالية الأجنبية . فعلى الرغم من شخصيته المعقدة والهامة وقيام حكومته بالإرهاب ، إلا أنه عمل على إقامة الهياكل الصناعية فى مواجهة أزمة تدهور الاقتصاد العالمى . كل ذلك اتضح أثره فى حجم الشركات التى أقيمت والقوانين التى تتصل بحماية الصناعة مثل القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٣١ والذى يقضى بحماية السكر المحلى من منافسة السكر الأجنبى الوارد ، فضلا عن حجم الاستثمارات الصناعية الجديدة التى بينت صعود نجم الرأسمالية المصرية (٢) .

---

(١) M. Voigt, "Some Aspect Of Economic Development Egypt 1918-1945" in T.Buttner and G.Brenme (eds) African Studies, p.42-44.

(٢) أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، ص ٤٧ .

لقد اتجهت أغلبية دخول كبار ملاك الأرض الناتجة عن تأجير أراضيهم إلى مجال الصناعة ، رغبة منهم فى الحصول على الأرباح العالية . أو بمعني آخر الاستفادة من الأرباح التى يحصل عليها الأجانب وتوقفت نتيجة ظروف الحرب . لذا نجد أن رأس المال المصري قد احتل جزءا متعاظما من عام ١٩٤٨ حيث بلغ ١ر٢١ مليون جنيه ، وبمقارنة ذلك بنصيب الأموال الأجنبية نجدها لا تتعدى ٥ مليون جنيه ، أى أن نصيب الأموال المصرية بلغت حوالى ١ر٧٨٪ من مجموع الأموال المستثمرة فى مجال الصناعة ، وبمقارنة ذلك قبل عام ١٩٣٣ بلغت جملة رؤوس الأموال المصرية ٩٪ من جملة الأموال المستثمرة فى مجال الصناعة والتجارة . ونتيجة للتوسع فى رأس المال المصرى، أضحى للرأسمالية المصرية حوالى ٣ر٣٩٪ من جملة الأموال المستثمرة. بمعنى آخر أن الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٣٣ كان إجمالى استثماراتها ضعيف جدا إذا ما قورن بعام ١٩٤٨ ، وهذا يعد طفره كبيرة تؤكد تحول الرأسمالية إلى مجال الصناعة بعد غياب طويل (١) .

وثمه ملاحظة جديره بالتوضيح فى هذا الصدد مفادها أن حركة الاستثمارات فى الأموال المصرية لم تكن متساوية فى دخولها للصناعات المختلفة ، بمعني أنه بلغت حجم الاستثمارات فى قطاع الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات حوالى ٤٠٪ من الزيادة فى رأس مال المستثمر ، وبذا يكون مجموع الزيادة فى تلك الصناعات حوالى ١٧٠٪ بالقياس إلى عام ١٩٣٠ ، ثم جاءت الصناعات الغذائية لتحتل المرتبة التالية فى حجم التوسعات الاستثمارية(٢).

وفى هذه الفترة أنشئ العديد من المؤسسات التجارية والصناعية التى اتبعت النظم الحديثة والأساليب التقنية والتقنينية العلمية . وتتضح مثل هذه المؤسسات فى الطباعة وحلج الأقطان والنقل والملاحة النهرية والسينما وغزل ونسج القطن والحرير ومصايد الأسماك والكتان. والحق كل الحق أن الحراجز الجمركية التى طرأت على التعريفة الجمركية بجانب بعض الوسائل الأخرى لتشجيع النمو الصناعى مثل تخصيص أجور نقل المنتجات الصناعية المحلية بالسكك الحديدية وتفضيلها فى المشتريات الحكومية وتقديم القروض للمنشآت الصناعية عن طريق بنك مصر كان له الأثر البالغ فى انعاش النمو الصناعى أولا ، ثم قيام وبناء الرأسمالية المصرية ثانيا . لقد ظهر أثر التعريفة الجمركية بصورة واضحة منذ عام ١٩٣٠ فى زيادة عدد المصانع التى بلغت فى إحصاء عام ١٩٣٧ حوالى ١٩٢ ألف منشاة يعمل بها ٤٧٣ ألف عامل ،

---

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، ص ١٦١ – ١٦٣

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٥

وفى عام ١٩٤٥ أصبحت ١٢٩ر٢٠٠ مؤسسة يعمل بها ٤٥٨ ألف عامل ، بدأ الكثير منها فى التوسع نتيجة ضعف المنافسة الأجنبية، وتوافر المواد الأولية ، بل أعطتها لأول مرة فى حياتها القدرة على المنافسة (١) .

وبغض النظر عن الظروف التى أشرنا إليها قبل قليل ، فإنه قبل الاحتلال البريطانى لمصر فى العام ١٨٨٢ ، جاءت مقدمات ميلاد الرأسمالية نتيجة ما طرأ على اقتصادها من تطورات ، حيث تطورت قوى الإنتاج وتوسعت الزراعة التجارية ، وجعل مصر مزرعة عالمية للقطن ، وسوقا للسلع الأجنبية ولرأس المال ، وبداية تغلغل العلاقات السلعية النقدية ، وتطور ونمو التجارة الداخلية ، ونشوء البروليتاريا الصناعية التى ساهمت فى قيام المشروعات الصناعية التى شهدت استخدام الآلات الحديثة . ونشير فى هذا المقام أنه إلى جانب استخدام مصانع السكر والمصانع الحكومية للآلات فقد استخدم فى صناعة تجهيز الحاصلات الزراعية وبصورة محدودة الآلات أيضا . ففى عام ١٨٨٢ بلغ عدد المحالج التجارية للقطن ٥٠ محلجا ، وفى عام ١٨٧٢ بلغ عدد المطاحن التجارية ٦١ مطحنا . وإذا كانت هذه المؤسسات الصناعية المصنعية على حسب تعبير " طه عبد العليم " (*) قد استخدمت الآلات فإن هذه المشروعات عرفت الاستخدام التعاقدى للعمال المأجورين الأحرار من المصريين (٢) .

لقد ازداد عدد مؤسسات الصناعة المصنعية بنحو ١ر٣٪ فى العقد الممتد من عام ١٩٢٧ الى عام ١٩٣٧ ، ثم فى العقد الممتد بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ازداد بنسبة ٥ر٢٤٪ ، كما ازداد عدد المشتغلين فيها بنحو ٥٠٪ ثم ٦ر٦٠٪ بين الفترتين نفسيهما ، وازداد نصيبها من إجمالى المشتغلين فى المؤسسات الصناعية التى تستخدم عملا مأجورا من حوالى ٤٩٪ إلى ٥ر٥٨٪ ثم إلى ٨ر٧١٪ ، وارتفع متوسط عدد المشتغلين بكل منها من (٢) إلى (٦١) إلى (٧٩) مشتغلا ، وذلك خلال السنوات ١٩٢٧ و ١٩٣٧ و ١٩٤٧ على التوالى . وبلغ عدد العمال المشتغلين بما حوالى ضعف معدل نمو العمال فى جميع المؤسسات الصناعية . وبيد أن ارتفاع عدد المؤسسات فى العقد الممتد بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ فاق معدل زيادة مؤسسات الصناعة المصنعية ، فإن العشر سنوات التالية قد حققت انخفاضا ملحوظا يقدر بحوالى ٣٩٪ . ويعكس

---

(١) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ص ٩٩ – ١٠٣

(*) يستخدم طه عبد العليم مقياس تحديد مؤسسات الصناعة المصنعية على أساس استخدام ٣ عمال أو أكثر فى المؤسسة الصناعية واستخدام محرك ميكانيكى أو أكثر . انظر طه عبد العليم ، " تطور الصناعة الآلية الكبيرة فى ظل النمو الرأسمالى المشوه فى مصر قبل ١٩٥٢ ، فى : الفكر الاستراتيجى (مجلة) ، ص ١٣٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .

ذلك ارتفاع وتائر نمو الصناعة المصنعية والمشتغلين بها ، فى مقابل انخفاض ما تحققه المؤسسات الصناعية الصغيرة سواء فى نسبة العمالة أو فى الانتاج . أضف إلى ذلك أن نمو الصناعة الكبير وتمركز الانتاج فى هياكل انتاجية تعد من أهم خصائص الرأسمالية المصرية فى ذلك الوقت (١) .

لقد واكب نمو الرأسمالية الصناعية المصرية ارتفاع عدد المصانع الآلية التى تستخدم ما يزيد عن ٥٠٠ عامل . ففى عام ١٩١٧ بلغ عدد المصانع الآلية حوالى ٥ مصانع ، ازدادوا فى عام ١٩٤٤ الى ٤٥ مصنعا ، ثم توالى ارتفاعها إذ بلغت فى عام ١٩٥١ نحو ٧٥ مصنعا . وكان من الطبيعى أن يكون معدل نمو هذه المصانع الآلية أعلى فى البداية ، حيث تنمو الأعداد الصغيرة بمعدل يفوق معدل نمو الأعداد الكبرى ، لذا نجد أن المصانع آنفة الذكر ازدادت بمعدل ٣٣٪ سنويا فى الفترة الأولى ، أما الفترة الثانية فقد بلغت ٩٥٪ ، بيد أن معدل إقامة هذه المصانع السنوية كان يفوق ما حققته الفترة الأولى مقارنة بما حققته الفترة الثانية (غداة الحرب العالمية الثانية) ، بنحو ٢٩٠٪ .

وبالنظر إلى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نجد أن معدل نمو المؤسسات الصناعية المصنعية حسب زيادة عدد المشتغلين بها ، ووفقا لذلك نجد أن عدد المصانع التى تستخدم ١٠ - ٤٩ عاملا قد انخفض بحوالى ٤ر١٪ ، فى الوقت الذى زاد عدد المصانع التى تستخدم ٥٠ - ٩٩ عاملا بحوالى ٨ر١٥٪ ، وزاد عدد المصانع التى تستخدم ١٠٠ - ٤٩٩ عاملا بنسبة أعلى بلغت ١ر٢٩٪ ، أما المصانع التى تستخدم ما يزيد عن ٥٠٠ عامل فقد زاد عددها بنسبة تقدر بحوالى ١ر٤٧٪ وذلك فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٢ (٢) .

وبالقاء الضوء على انتاج مؤسسات الصناعة المصنعية فى الصناعة التحويلية ، نجده أنه سجل زيادة سنوية بين العامين ١٩٤٦ و١٩٥١ تقدر بحوالى ٥ر١٠٪ ، فى الوقت الذى بلغ معدل نمو إنتاج الصناعات الصغيرة (المؤسسات التى تستخدم أقل من عشرة عمال) بنسبة تتراوح بين ٤ر٥٪ فى الفترة ذاتها . لقد ارتبط الانتاج المتزايد للمؤسسات الأولى بنمو وتراكم رؤوس الأموال فى الشركات الصناعية وخاصة غداة الحرب العالمية الثانية ، تلك الفترة التى يؤرخ لها ببداية الصناعة الآلية الكبيرة . ونتيجة لذلك نجد أن بين العامين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ ، وطرأ على عملية تركز رأس المال الصناعى طفرة كبيرة ، نتيجة تداخل رؤوس الأموال مع بعضها وإفلاس المؤسسات الصغيرة ، وهيمنة المؤسسات الكبيرة على جزء كبير من رأس المال

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٩

(٢) طه عبد العليم طه ، المرجع السابق ، ص ١٤٠

الصناعى ، فضلا عن التوسع فى الصناعة الآلية وتدمير الصناعة الصغيرة . وهكذا نجد أنه فى عام ١٩٣٧ بلغ عدد المؤسسات التى تملك رأس مال قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر حوالى ٢ر٤٪ من إجمالى المؤسسات التى تملك رأسمالا ، وإنما امتلكت حوالى ٩٤٪ من جملة رأس المال الصناعى فى مصر . أما فى عام ١٩٤٧ فنجد أن المؤسسات التى تملك رأسمالا قدره ألف جنيه ويزيد ، لايزيد عددها عن ٣ر٣٪ من إجمالى المؤسسات التى تملك رأسمالا ، وقد ملكت ما يقرب من ٣ر٩٥٪ من جملة رأس المال الصناعى فى المجتمع (١) .

وفى مطلع الخمسينات بلغ عدد المؤسسات المصنعية ما يقرب من ٥ر١٪ من جملة المؤسسات ، وتجمع لديها ما يزيد عن ٧٨٪ من جملة رأس المال الصناعى ، وبين العامين ١٩٤١ و ١٩٥١ تناقص عدد المؤسسات التى تملك رأس مال بحوالى ١٤٪ ، وتناقص أيضا عدد المؤسسات الصغيرة بحوالى ٨ر٣٩٪ ، وهبطت نسبتها إلى إجمالى المؤسسات التى تملك رأسمالا من ٩ر٥٤٪ إلى ٣ر٣٨٪ ، فى المقابل نجد أن المؤسسات المتوسطة (٥٠٠ جنيه إلى أقل من ١٠٠٠ جنيه) ارتفع عددها بنحو ٦ر٢٧٪ – وزادت نسبتها من ٧ر١٥٪ إلى ٢٣٪ ، أما المؤسسات الكبيرة فنجدها قد سجلت ارتفاعا فى عددها بلغ ٨ر٣٣٪ ، وازدادت نسبتها من ٤ر٢٩٪ إلى ٧ر٣٨٪ (٢) .

وجدير بالذكر أن الزيادة الواضحة فى نمو المؤسسات الصناعية المصنعية ومن ثم زيادة دخول كبار الملاك إلى ميدان الصناعة ، وازدياد الطبقة الرأسمالية ما كان يتم إلا بمجموعة من الإجراءات نجملها فى : إجراءات الحكومة فى إصدار التعريفة الجمركية ، وتقديم تسهيلات للصناعة وانعدام المنافسة الأجنبية ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية . وإذا كان لكبار الملاك السيطرة علي المجال الزراعى والأرض ، فإنه بهذه الإجراءات ، أضحى لهم السيطرة على الهياكل الصناعية أيضا . والمتطلع على أسماء مجالس الإدارة للشركات الصناعية المصنعية يستطيع أن يستدل على أسماء كثيرة من كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال مثل : حسين سرى واسماعيل صدقى ، وعلى ماهر ، وفرغلى وعلى أمين يحيى ، وعبود .... الخ (٣) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٢ .

(٣) اصبح من الضرورى لأية مجموعة استثمارية اجنبية أن يحوى مجلس ادارة شركاتها عددا من القوى البارزة على الصعيد السياسى ، أو من يتمتع بمركزٍ منفرد اجتماعيا . لقد كان لهذا الأمر أثر كبير فى زيادة عدد المستثمرين فى مجال الصناعة ، وذلك ما يتضح من قراءة مراسيم تأسيس الشركات المساهمة التى تكونت فى الثلاثينات . راجع فى ذلك :
اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

وينبغى ألا يفوتنا فى هذا الإطار أن نوضح أن الرأسمالية المصرية اتسمت بالصفة الاحتكارية تلك الصفة التى أضحت عليها غداة الحرب العالمية الأولى ، واستمرت معها حتى الحرب العالمية الثانية . وتتضح هذه الحقيقة بشكل قوى إذا ما دققنا النظر فى تطور الفروع الأساسية للصناعة المصرية فى عقدى الثلاثينات والأربعينات مثل الغزل والنسيج والأسمنت والسكر ، ويتضح ذلك بجلاء فى مجموعة بنك مصر ومجموعة أحمد عبود . أضف الى هذه الصفة ، صفة أخرى وهي فقدانها لهويتها القومية والوطنية نتيجة اتحادها الوثيق مع الاحتكارات الأجنبية ولعل أبرز مثال على ذلك تأسيس الاتحاد المصرى للصناعات فى عام ١٩٢٤ ، الذى جمع بين الرأسمالية المصرية ورأس المال الأجنبى فى مصالح مشتركة ، بالاضافة إلى الخاصيتين السابقتين ، فإن الرأسمالية المصرية كانت تسعى إلى تدوير رأسمالها فى المشروعات غير الانتاجية مثل شراء الأراضى وبناء الفنادق والمطاعم والملاهى والاشتراك فى عمليات التهريب والمضاربات ، تلك المجالات التي تدر عائدا سريعا وفاحشا [١] .

وعلى ما تقدم يمكن القول أن هذه الطبقة التى نمت على وسادة الرأسمالية العالمية كانت ذات مصالح مترابطة معها ، بل ومتكئة على المصالح الامبريالية ، ثم انخرطت فيها . بمعنى آخر أن علاقات الإنتاج التى كانت الطبقة المسيطرة تسطرها لاستغلال الجماهير الشعبية ، كانت علاقات مكملة لبنية التبعية ، إذ كانت ترتبط عضويا بتبعية مصر للسوق الرأسمالى العالمى ، ومعتمدة بصورة خاصة على علاقات التبعية السياسية والاقتصادية أحادية الجانب مع بريطانيا[٢] .

وبالنسبة للفئات الوسطى البينية فى المجتمع المصرى التى تتسم بالتنوع وبكثرة العدد ، بل وبالتعقيد والتشابك ، نجدها تتكون من صغار رجال الصناعة وصغار التجار ، والحرفيين ، وجزء من الفلاحين ، والمثقفين ، والأطباء ، والضباط ، ورجال الأعمال الحرة ، والمحامين ، والفنانين ، والكتاب وغيرهم [٣] . لقد كان الوضع البينى فى مصر فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٥٢ جليا وواضحا ويتسم بعدم الاتصال بين مستوياته ، ولكن بحكم موقعة الوسطى فهو يجعل من نفسه سدا فاصلا بين الطبقة المسيطرة والجماهير البروليتارية ، أو بمعنى آخر تجد نفسها على تقاطع ساقين أحدهما يمثل الماضى والاخر يمثل المستقبل

---

(١) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٠ – ٤١ .

(٣) M.Berger " the Middle class in Arab world" , in : W.Laquer (ad.) the Middle East in trasition, p.51-52.

المحجوز [1] . ولكن أهم ما يميز هذه الفئات المتوسطة أنه يصعب جمع شملها ، وكذا تكاتفها واتحادها وانصهارها فى بوتقه واحده ، وخاصة من وجهة نظر تكوين التنظيمات الطبقية الخالصة . وهذا ما جعل أحد الكتاب يذهب إلى أن هذه الخاصية هى ما تجعل هذه الفئات معينا للأحزاب المناهضة للامبريالية فى أستلهام كوادرها السياسية (مثل التنظيمات الشيوعية والوفديين اليساريين) ، أو الموالين للفاشية من حيث أساليبها التنظيمية (مثل مصر الفتاه أو الأخوان المسلمين وغيرها) [2] .

إن تطور العلاقات الانتاجية فى مصر التابعة باتجاه علاقات السوق أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين ، وبدرجة خاصة وقت الحرب الثانية ، والنمو الكبير لأعداد سكان المدن ، وزيادة أعداد المشروعات التجارية والصناعية ، وتطور جهاز الدولة ، وتضخم أعداد أفراد الجيش ، والبوليس ، وتطور نظم التعليم المتوسط والعالى ، أدى بالإضافة إلى تعاظم حجم الطبقة العاملة إلى النمو المضطرد للبرجوازية الصغيرة فى المدن ولمثقفى البرجوازية الصغيرة . ففى عام ١٩٣٧ تزايد عدد الأطباء من ٣ر٣ ألف حتى ٥ر٧ ألف فى عام ١٩٤٧ . وازداد عدد المدرسين من ٣٥ ألف إلى ٥٢ ألف فى عام ١٩٤٧ .

أما الكتاب والصحفيين فقد تزايدوا من ١ر٢ ألف فى عام ١٩٣٧ إلى ٨ر٢ ألف فى عام ١٩٤٧ ، وازداد عدد المهندسين من ٨ر٤ ألف حتى ١٥ر٨ ألف فى عام ١٩٤٧ ، الموظفين من ١٠٢ر٣ ألف إلى ١٢٧ الف فى عام ١٩٤٧ لقد كانت هذه الفئات من وجهة نظر " راشد البراوى" هى الطبقة الثورية الجديدة التى حملت الأفكار الثورية نتيجة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى أثقلت كاهلهم نتيجة لاستغلال رأس المال الكبير المحلى والأجنبى [3].

إن التركيبة المعقدة التى تكون الفئات البينية أو المستثيرة بحسب تعبير " حسن الساعاتى " ، تمثل فى التاريخ السياسى الاجتماعى المصرى أكبر قوة ثورية مناهضة للامبريالية فى المجتمع المصرى خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان يقترب من خصائص هذه الفئات : الفلاحون المتوسطون سواء من حيث ميولهم وأيديولوجيتهم . وإذا كنا نتحدث عن ثورية الطبقة الوسطى فينبغى ألا يفوتنا الحديث عن مثقفى البرجوازية الصغيرة . وجدير بالذكر ان دور البرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى أخذ فى التطور منذ إنتهاء

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٥٢

(٢) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٤٧

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٤ – ٤٥

الحرب العالمية الثانية نتيجة الأوضاع الاجتماعية السائدة التى جعلتها تلعب دور القائد فى النضال الوطنى من أجل الاستقلال (١) .

وإذا كانت انتفاضه ١٩١٩ قد ساهمت فى بروز الوعي الوطني لدى الفئات الوسطى ، فإنها أيضا ساهمت فى بزوغ الجناح الصناعى والتجارى منها نتيجة نتيجة ظروف الحرب العالمية الأولى . ونتيجة للرواج الذى أصاب البرجوازية الصغيرة نجد أن عدد المنشآت الصناعية نجد أن عدد المنشآت الصناعية ازداد من ٧٠ر٣٠٠ منشأة في عام ١٩٢٧ إلى حوالى ٩٢ ألف منشأة فى عام ١٩٣٧ . ثم فى نهاية عام ١٩٤٤ بلغت حوالى ١٢٩ر٢٠٠ كان من بينهم حوالى ٢٢ر٢٢٠ مصنعا يعملون بالانتاج ، أما الباقى فكان يعمل بالإصلاح والصيانة . وبالنظر إلى الجناح التجاري ، فإن هذا الجناح أصابه ازدهار ملحوظ يدلنا عليه جملة المتاجر التى بلغت حوالى ١٣٨ر٦٧٥ فى عام ١٩٣٧ . وقد ارتفع هذا العدد بعد عقد كامل إلى ١٥١ر٤٢٣ متجرا، كان من بينها حوالى ٣٥٧٨ للأجانب أى بنسبة ٩٧٨ : ٢٢ ، وهذا ما يوضح نسبة العنصر المصرى وسيادته ، بعد أن كان مقصورا على الأجانب (٢) .

ولكن برغم أن أعداد الطبقة الوسطى قد شهدت تطورا ملحوظا ، إلا أن الوضع الاقتصادى للبرجوازية الصغيرة كان مزعزعا للغاية . ونستدل على ذلك من الزيادة المستمرة فى أعداد المفلسين من التجار . ففى عام ١٩٤٨/٤٧ بلغ عدد الحالات ٣٠ حالة ، وفى عام ١٩٥١/٥٠ ازدادوا إلى ١٠٩ حالة ، ومن يناير ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٢ بلغت عدد حالات الإفلاس إلى حوالى ١٤٤ حالة . وجدير بالذكر أن أغلبية هذه الحالات التي تعلن إفلاسها غالبا ما تتحول إلى عمال أو اشباه بروليتارية ، وأن الأوضاع الاقتصادية المتردية التى ساهمت فى ذلك ليست وقفا على أصحاب الحرف ، ولكن أثر هذا الوضع على موظفى الحكومة والقطاع الخاص الصغار والمتوسطين الذين عانوا من قسوة العمل وضآلة الأجور وصعوبة الترقى والتدرج فى السلم الوظيفى .

أما فيما يتعلق بالجناح الزراعى للطبقة الوسطى الذى يشكل قوة اجتماعية ويلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء فى الريف أو المدينة . فهي بحكم موقعها الوسطى تعتبر جزءا هاما من البرجوازية المصرية وهذا الجناح يعد أكثر ارتباطا بالريف ، فهو يختلف عن كبار ملاك الأرض الذين نعتبرهم غائبون عن الأرض ، ويتخذون من

---

(١) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٤ . وأيضا : أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ – ١٣٨ .

الأرض ميدانا للاستثمار ، ويتركز طموحها فى جمع الأراضى وتوسيع ملكيتها ، ومحاولة استخلاص فائض اقتصادى من المستأجرين والعمال الزراعيين ، ودائما ما تسعى للتطلع إلى الانخراط فى الطبقة البرجوازية الكبيرة . وهذا الجناح الزراعى ينقسم إلى كتلتين من حيث الملكية ، واحدة نعتبرها من الملاك الأغنياء نسبيا (من ٢٠ الى ٥٠ فدان) ، وأخرى دنيا تملك من ٥ إلى ٢٠ فدان ، وهذه الكتلة يسوء وضعها بشكل مستمر ، لذا نجد الأخيرة تمثل إحدى القوى الثورية فى الريف ، والأكثر التصاقا بأفكار القوى البروليتارية . فإذا كانت الكتلة الأولى بحكم موقعها وتطلعاتها تعد جزءاً متمما للبرجوازية الكبيرة ، فإن الثانية بحكم توجهاتها وظروفها تدخل فى عداد القوى الوطنية الراديكالية (١) .

وبالنسبة للجماهير البروليتارية وأشباههم ، فنجدهم يشكلون الأكثرية العددية فى الريف أو فى المدينة ، والذين يقع عليهم الاستغلال من كل جانب . وبالنظر إلى طبقة الفلاحين التى خرجت من تحت ربقه العلاقات شبه الاقطاعية التى كانت تعمل على بقائهم فى الأرض وتجذبهم إلى مالكها ، نجدهم مجمدين من كل ما يمكنهم من القيام بأى عمل مستقل ، ولا يملكون سوى بيع قوة عملهم ، ويمثلون ثلث سكان الريف . وهناك أيضا من الفلاحين الذين يملكون قدراً ضئيلا من الأرض التى تميزهم عن المعدمين من الفلاحين ، ولكنهم لايختلفون كثيرا عن سابقيهم ، إذ يتحدون معهم فى بيع قوة عملهم . وتشكل هذه الفئة حوالى ٦٪ من سكان الريف . وعلى الرغم من الكم الكبير من أعداد الفلاحين ، إلا أن أكثر من ثلثهم بقى دون عمل وخضع لشروط قاسية فى الحياة . وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن فقراء الفلاحين شكلوا حوالى ٢ر٧٢٪ من مجموع الفلاحين ، وتكونت من فقراء الفلاحين مع جزء من المعدمين فئة تزرع الأرض بنظام المشاركة بلغ تعدادها من ١ر٧ إلى ٢ مليون فلاح . وبالإضافة إلى ذلك كان يوجد طبقة واسعة من الأجراء والعمال الزراعيين تقدر أعدادهم بحوالى ١ر٩٠٨ر٠٠٠ فى عام ١٩٣٧ ، وفى عام ١٩٤٧ بلغوا ١ر٧٤٣ر٠٠٠ فلاح (٢) .

والحقيقة أنه نتيجة للفقر المدقع والحاجة الشديدة التى لاقاها الفلاحون فى الريف ، تكون فى النهاية تيار هجرة قوى إلى المدينة مجرد من كل رأس مال ، ومن كل وسيلة للعمل أو حتى من أى عمل ثابت . والواقع أن الخروج الريفى إلى الحضر حينما تم فى بداياته كان هربا من الحاجة والفقر وسعيا وراء العمل والمال وبريق المدينة . ولكن لم يكن حال المهاجرين إلى المدينة أسعد حظا ، إذ ظل يطاردهم الفقر والمرض ، وبقى ثلث من هاجر دون عمل . وحتى من

---

(١) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

عمل منهم فلم يجد سوى القطاعات الهامشية أمامه لكى تستوعبة ، وهؤلاء جميعا كانوا يشكلون أكثر من نصف سكان المدن . ويرى محمود حسين أن هؤلاء يعبرون عن وضع انتقالى محجوز . فكما أن الطبقة المسيطرة متجهة إلى طريق الرأسمالية دون أن تصلها ، فإن هذه الجماهير فى طريقها إلى البروليتاريا دون أن تكون فى وسعها أن تكون بروليتارية . ويرجع ذلك بالضرورة إلى عجز النظام السائد عن استيعابها فى سياق إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال . ويرى محمود حسين أنه برغم أن هذه الطبقة تقف بعيدا عن إطار العلاقات الطبقية ، إلا أنها تشترك مع الطبقات المستغلة ، فهى بحكم موقعها خارج النظام فهى قادرة على إدانته ، ومن ثم تغييره بالعنف . وبمعنى آخر فهو يرى أنها قوة ثورية مخزونه بمقدورها تدمير هيكل الدولة من خلال الثورة(١) .

وإذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن جانب الريف فى القاعدة الهرمية للمجتمع فى الفترة الممتدة من عام ٣٠ حتي عام ١٩٥٢ ، فيتبقى لنا فى هذا الإطار إلقاء الضوء على الجانب الحضرى من نفس القاعدة . والواقع أن البروليتاريا الصناعية كانت لا تشكل سوى ١٠٪ من سكان المدينة ، وحوالى ٣٪ من مجموع السكان . وعلى الرغم من ضآلة أعدادها ، إلا أنها تتبوأ مكانا متميزا فى المجتمع من حيث تجميعها فى وحدات إنتاجية مركزة أو نسبيا ، ومتصلة بوسائل الإنتاج الميكانيكية . بمعنى آخر أنها على خلاف الفئات الفلاحية ، فهى قادرة على القيام بنشاط جماعي ، إذ لاتتمتع بأى ملكية تشق صفوفها ، أو أى ملكية تخلق لبعضهم نوعا من التمايز الاجتماعى ، لذا نجدها قادرة على تجاوز الفردية وإبراز مصالحها والوعى بها . ولكن ما نود أن نشير إليه فى هذا الصدد ، هو أن الطبقة العاملة المصرية نشأت فى وعاء البرجوازية سواء المحلية أو الأجنبية ، الأمر الذى يعنى أنه مع كل نمو للرأسمالية كانت الطبقة العاملة تنمو أيضا .

لقد ازدات صفوف الطبقة العاملة الصناعية وتطورت بنيتها خلال الفترة بين عشرينات وأربعينات القرن العشرين ، نتيجة التطور الحادث فى الصناعة الآلية الكبيرة (المصنعية) ، ولقد اتضح هذا بشكل ملحوظ فى تطور المصانع أو المؤسسات الصناعية المصنعية ، التى تحددت فيما قبل باستخدام عشرة عمال فأكثر واستعمال محرك ميكانيكى أو أكثر . ويوضح الجدول رقم (٨) تطور العمال المأجورين فى الصناعة وتطورهم فى مؤسسات الصناعة الآلية الرأسمالية حسب أحجامها . لقد ارتفع جملة المؤسسات التى تستخدم عملا مأجورا فى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣ – ٥٦ .

الصناعة بمعدل أكبر قليلا عن تلك المؤسسات التى تم تصنيفها كمصانع تستخدم الآلات والعمل المأجور وذلك بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، ويدل ذلك على تضخم صفوف الطبقة العاملة الصناعية فى بنية تأخذ الصفة الانتقالية غير المصنعية . وفى المقابل انكمش بوضوح إجمالى المؤسسات التي تستخدم عملا مأجورا فى حين أن مؤسسات الصناعة المصنعية نمت عدديا بمعدل كبير ، وازدياد العمل المأجور بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٤٧ ، وهذا يدل بوضوح على توسع صفوف الطبقة العاملة الصناعية فى إطار بنية يتعاظم فيها قوة ووجود البروليتاريا الحديثة المصنعية . ومن المهم أن نعى أن تعاظم صفوف الطبقة العاملة الصناعية لايتماثل مع ارتقاء بنية هذه الطبقة . إن العقد الممتد بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ يوضح مدى تطور الرأسمالية فى الصناعة ، ولكن عن مستويات مختلفة لهذا التطور . إن بدايات تشكل وتبلور الرأسمالية التى تتضح فى تزايد أعداد الفئات الانتقالية من العمل المأجور ، يعكس أيضا نمو البروليتاريا فى المؤسسات المصنعية التى ازدادت بواقع ٥ر١٢٪ فى عام ١٩٤٧ ، بينما فى عام ١٩٢٧ كانت حوالى ٢ر٦٪ ، فى مقابل عدد المشتغلين الذين بلغوا حوالى ٨ر٧١٪ فى عام ١٩٤٧ ، بينما كانوا فى عام ١٩٢٧ حوالى ١ر٤٩٪ (١) .

جدول رقم (٨) يوضح تطور العمل المأجور فى المؤسسات الصناعية
١٩٢٧ - ١٩٤٧ (*)

السنوات	جميع المؤسسات التى تستخدم العمل المأجور				المؤسسات التى تستخدم ١٠ عمال فاكثر						متوسط عدد العمال فى المؤسسة
	عدد المؤسسات	التغير ٪	الف مشتغل	التغير ٪	عدد المؤسسات	٪ إجمالى	الف مشتغل	التغير ٪	٪ إجمالى	التغير ٪	
١٩٢٧	٤٢٩,١	-	٢٢٤	-	٢٦٥٣	٦,٢	١١٠	-	٤٩,١	-	٤١
١٩٣٧	٤٣٧٣٧	+١,٩	٢٨٢	٢٥,٩	٢٦٨٧	٦,١	١٦٥	١,٣	٥٨,٥	٥٠,٠	٦١
١٩٤٧	٢٦٧٤١	-٣٨,٩	٣٦٧	٣٠,١	٣٣٤٦	١٢,٥	٢٦٥	٢٤,٥	٧١,٨	٦٠,٦	٧٩

(*) المصدر : طه عبد العليم طه ، بنية الطبقة العاملة الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(١) طه عبد العليم طه ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

وبرغم زيادة عدد العمال الأجراء فى جميع المؤسسات الصناعية بحوالى ٩ر٢٥٪ بين العامين ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، وحوالى ١ر٣٠٪ بين العامين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، فإن نسبتهم لم تتجاوز ٥ر٥٨٪ فى عام ١٩١٧ . أما فى عام ١٩٤٧ فقد بلغت نسبتهم ٣ر٥١٪ ، من جملة المشتغلين فى الصناعة والتعدين فى العامين المذكورين . ورغم زيادة الأجراء فى مؤسسات الصناعة المصنعية خلال العقدين الممتدين بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ بحوالى ٥٠٪ و ٦ر٦٠٪ ، فإن نسبتهم لم ترتفع عن ٢ر٣٤٪ و ١ر٣٧٪ من جملة المشتغلين بالصناعة ، وهذا يعكس من جهة أخرى تعاظم وجود النظام المصنعى للإنتاج الرأسمالى وتعاظم صفوف العمال المأجورين . ويجدر بنا الإشارة إلى أن هولاء جميعا كانت لهم أجورا متدنية نتيجة الاستغلال الربوى والمنافسة الأجنبية .

وبالنظر إلى متوسط أجر العامل فى الصناعة نجد أنه زاد من ٩ر٢١ جنيها فى عام ١٩٣٧ إلى حوالى ٦٠ جنيها فى العام ١٩٥٢ ، وزادت أجورهم النقدية من حوالى ٦ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٣٧ ، ثم فى عام ١٩٥٢ بلغت حوالى ٤ر١٦ مليون جنيه . وعلى الرغم من أن الدخل القومى للبلاد قد ارتفع من ١٥٩ مليون جنيه إلى ٨٣٩ مليون جنيه ، إلا أن نصيب العمال من الأجور فى الفترة ذاتها حقق انخفاضا ملحوظا (من ٢٧ر٢٪ الى ٠٣ر٢٪) . لقد جرى إفقار نسبى للطبقة العاملة ، ويتضح ذلك بشكل جلى من ارتفاع الرقم القياسى للنفقات المعيشية فى هذه الفترة (١٠٠ فى عام ١٩٣٩ وفى عام ١٩٥٢ – حوالى ٣٣٠) وهبوط الأجور الحقيقية بنسبة ٧ر١٨٪ (١) .

وإذا كان عام ١٩٣٠ يمثل علامة مضيئة فى تاريخ الطبقة العاملة سواء على المستوى الاجتماعى والوطنى ، وحتى التنظيمى ، فإن عام ١٩٣٠ يمثل بداية جديدة فى تاريخ الطبقة العاملة ، خاصة ما كان ينتظرها من جراء الأزمة الاقتصادية التى تأثر بها المجتمع المصرى . لقد خلقت الأزمة صعوبات قوية فى حياة الطبقة العاملة نتيجة لارتفاع الأسعار ، ونتيجة لكساد الأعمال ، الأمر الذى دفعهم إلى التصادم مع اتحاد الصناعات المصرى برئاسة اسماعيل صدقى الذى وقف بجانب الرأسمال الوطنى والأجنبى حفاظا على مستوى أرباحهم . وإذا كان اسماعيل صدقى واتحاد الصناعات المصرية عملا على حماية الصناعة المصرية وتعضيد الرأسمالية المصرية ، إلا أنه – أقصد صدقى – وقف موقفا مناهضا للحركة العمالية ويتضح ذلك فى فقدان العمال لحقوقهم وخاصة ما يتعلق بزيادة الأجور فى مواجهة الغلاء ، وارتفاع الأسعار (٢) .

---

(١) طه عبد العليم طه ، " تطور الصناعة الآلية " ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ – ٢٠٢ .

(٢) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات ٢٩ – ١٩٣٩ ، ص ٩ و ص ١٥

وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة لاستقطاب حركة البروليتاريا الصناعة فى مصر ، سواء من رجال القصر أو من الساسة والأحزاب ، إلا أن القواعد العمالية كانت تتحرك بطريقة ذاتيه بعيدة عن حركة هذه الجماعات صاحبة المصالح الاستراتيجية . لذا نجد أنه برغم قسوة الحكومات التى قامت وخاصة حكومة صدقى ، إلا أن النقابات العمالية قد ازدادت بصورة كبيرة ، الأمر الذى جعل الخوف يدب فى نفس الحكومة ، خاصة بعد اشتداد حركات الإضراب التى تنظمها النقابات العمالية ، التى انتشر تكوينها مع ازدياد المشروعات الصناعية والتجارية، وعلى وجه الخصوص غداة صدور قانون الاعتراف بنشوء النقابات (١) . وبإلقاء نظرة على تطور الحركة النقابية فى مصر ، يتضح أن عدد النقابات فى مصر وصل إلى ٣٨ نقابة فى عام ١٩٣٢ وتضم أكثر من ١٠٠٠ عامل ، بعد أن كانت فى أوائل عام ١٩٣٠ حوالى ثلاث نقابات ، وفى عام ١٩٤٤ بلغت هذه النقابات حوالى ٢١٠ نقابة تضم ١٠٢٨٧٦ عامل . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد عدد النقابات تراجعا إذ انخفض إلى ١٨٩ نقابة تضم عمالا يقدرون بحوالى ٨٩٥٦٠ . ولكن بعد عام ١٩٤٧ تواصلت عملية تكوين النقابات إذ نجدها فى عام ١٩٤٨ بلغت حوالى ٤٧٨ نقابة ، وفى عام ١٩٥٠ بلغت ٤٩١ نقابة ، وفى عام ١٩٥٢ أصبحت حوالى ٥٦٨ نقابة تضم حوالى ١٥٩٦٠٨ عامل ، أى أنها زادت فى حوالى عقدين بنسبة تقدر ٣ر٩٣٪ (٢) .

وجدير بالتبيان أنه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وكنتيجة للظروف الموضوعية والذاتية الدولية والمحلية وتنامى أعداد الطبقة العاملة وكذا تنظيمها ووعيها ، طرحت الطبقة العاملة نفسها كقوة سياسية ووطنية ثورية مؤهلة لأن تلعب دورا متميزا فى النضال الوطنى . وفى ظل هذا نجحت فى إقامة تحالف وطنى وثورى مع القوى الوطنية الأخرى وخاصة مع المثقفين ، ودلالة ذلك ما تجسد فى تشغيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال فى عام ١٩٤٦ التى ساهمت فى النضال الوطني ضد الاحتلال الإنجليزى والقوى الرجعية والمحلية (٣) .

---

(١) حول تاريخ إضرابات الطبقة العاملة انظر :

– أمين عز الدين ، المرجع نفسه ، ص ٢٤ – ٢٥

– رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، ص ١١٤ة

(٢) المرجع السابق .

(٣) L.Lakhdar, " the development of class struggle in Egypt" , in : Khamsin , p.47

وأيضا : مجموعة من المناضلين المصريين ، الحركة الوطنية الديمقراطية الجديدة فى مصر : تحليل ووثائق ، ص ١٢ – ١٥ .

نخلص مما سبق أن نمو الحركة العمالية وازدهارها ترتبط بالضرورة بتطور وازدهار الصناعة وما يتبعه من تعقد العلاقات بين العمل وراس المال . فإذا كانت التعريفة الجمركية وظروف الحرب العالمية الثانية قد ساعدت فى التوسع فى سوق العمل ، فإن هذه الظروف ساعدت فى تردى الوضع الاجتماعى للطبقة العاملة . لقد عانت الطبقة العاملة من استغلال مزدوج من جانب العناصر الرأسمالية المحلية والأجنبية على السواء ، وتنكر الحكومة لحقوقها . كل ذلك فرض على الطبقة العاملة العيش فى فاقه وعوز شديد وسوء صحة ونقص وسوء فى التغذية. والمتطلع للأجور يجد أنها كانت منخفضة وظالمة خاصة فى ظل ارتفاع مستويات المعيشة . كل هذه الأمور ساعدت فى بروز الوعي الطبقى لديهم وتحولهم من طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها، وليس أدل على ذلك من مطالباتهم المتكررة برفع الأجور وحقهم فى الضمان الاجتماعى والتنظيم النقابى وكذا اشتراكهم فى الحركات الوطنية . لقد تفاعلت الطبقة العاملة مع الأحداث السياسية حينما اشتد وبرز وعيهم الطبقى ، ولكن دون أن تلعب دورا ثوريا مؤثرا يعمل على الانتقال بالبنية الاجتماعية الاقتصادية إلى النظام المحجوز على حد تعبير " محمود حسين " ، وهذا ما يفسر قيام طبقة أخرى غيرها بتغيير النظام الملكى القائم عشية يوليو١٩٥٢.

ثانيا – البناء الطبقى فى الحقبة الناصرية ١٩٥٢ – ١٩٧٠ .

يثور جدل حاد بين الدارسين حول تحديد طبيعة علاقات الإنتاج فى الفترة الناصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، فمنهم من يذهب إلى أنها استمرار للنمط الرأسمالى التابع خاصة فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ . والبعض الآخر يرى أن هذه الفترة عرفت مرحلتين متميزتين ، الأولى مرحلة التدخل المباشر فى النظام الاقتصادى من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦١، والثانية مرحلة رأسمالية الدولة من عام ١٩٦١ حتى نهاية الفترة الناصرية . وفريق ثالث يرى أنها مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية ، ونفر آخر يذهب إلى أنها رأسمالية الدولة القائدة . وعلى النقيض من كل هؤلاء فهناك من يرى أنها توصيف لرأسمالية الدولة التابعة .

لقد عرفت المرحلة الأولى من تجربة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التدخل المباشر من الدولة فى عمليات التنمية الاقتصادية وعلى الأخص عمليات التصنيع . والواقع أن مجموعة الضباط الأحرار الذين جاءوا إلى الحكم لم يكن فى جعبتهم سوى المبادئ الستة التى بها عملت على تقويض الأسس الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية الزراعية ، بهدف إعادة تشكيل نمط العلاقات السائدة ، وتهيئة المناخ للاستثمار فى الصناعة [1] . ولكن برغم ذلك فإن النظام الحاكم ظل يعمل فى إطار

---

(١) نادية رمسيس ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، فى عادل حسين " مشرفا " ، التنمية العربية .. الواقع الراهن والمستقبل ، ص ١٨٧ .

الإنتاج القائم عشيه حركتهم ، لذا نجدهم أمام ذلك عملوا بسرعه على شق صفوف القوى السياسية (الأحزاب) القائمة وقمعوا التشكيلات النقابية والسياسية [١] .

وعلى هدى ذلك يمكن الزعم بأن هذه الفترة (١٩٥٢ - ١٩٥٩) ما هى إلا فترة كر وفر حول اتجاه عام هو الاتجاه الرأسمالى . وبيد أنه قد وقعت بعض التغيرات فى هيكل البنية الاجتماعية ، إلا أن هذه التغيرات لم تغير النظام القائم برمته . ويمكننا إرجاع ذلك إلى قدره القوى الرأسمالية على التكيف مع الواقع الجديد وسعيها إلى تفريغ خطوات التغير من مضمونها الحقيقى ، وكذا الضعف التنظيمي للقوى المضادة للتوجه الرأسمالى . وعلى ذلك فإنه برغم التغيرات التى حدثت بعد حركة يوليو ١٩٥٢ ، إلا أن النظام الاجتماعى الذى عرفته مصر حتى النصف الثانى من الخمسينات لا يتعدى كونه نظاما للرأسمالية التابعة ، والذى فيه يتم تدعيم القطاع الخاص دون أدني تغير [٢] .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الفترة الأولى من حركة يوليو ١٩٥٢ حتى منتصف الخمسينات تميزت بمشاركة السلطة القديمة عشية ١٩٥٢ (تحالف كبار ملاك الأرض ورأس المال الكبير والاحتكارات ورأس المال الأجنبى) ، وبين العسكرين قادة حركة يوليو ١٩٥٢ ، أو قل أنه سادت ما يسمى بازدواجية السلطة . إن المشاركة بين السلطة القديمة والسلطة الجديدة لدليل دامغ على استمرارية الظاهرة الرأسمالية فى المجتمع المصرى بعد حركة يوليو ١٩٥٢ ، وكذا تعد عاملا مهما فى تفسير استمرارية الظروف الموضوعية والذاتية السائدة قبل يوليو ١٩٥٢ ، وعدم حدوث تغير واضح فى الطبيعة الطبقية للعلاقات الإنتاجية وإلغاء كل أواصر العلاقات الاستغلالية . لقد شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى هذه الفترة تعايشا لأشكال متعددة بل ومتناقضة من أساليب الإنتاج ، وترابطا عضويا بين البرجوازية المصرية الجديدة والسلطة القديمة [٣] .

وبالنظر إلى طبيعة نمط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية السائدة فى مصر من عام ١٩٥٦ حتى نهاية حكم الناصرية ، نجد أن هذه الفترة تتميز ببداية تقوية سلطة الدولة واحتكارها السياسى الداخلى خاصة بعد أن تدعمت عن طريق فشل العدوان الثلاثى على مصر ، واكتساب

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١١٢- ١١٣ .

(٢) ابراهيم العيسوى ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " فى : الفكر الاستراتيجى (مجلة) ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) ط . ث شاكر ، المرجع السابق ، ص ٧ - ٩ . وانظر أيضا ، نادية رمسيس ، " أفاق تطور التشكيلات الاجتماعية العربية " ، المنار ، ص ٥٥ .

درجة من الاستقلال الاقتصادى ، وفرض سيطرة الدولة على مناحى الحياة الاقتصادية ، ونشوء ما يسمى ببرجوازية الدولة التى عملت الدولة على تدعيمها .

وإذا كانت السلطة الجديدة وبرجوازية الدولة منذ عام ١٩٥٦ قد بدأت ترث وتحل محل البرجوازية والاحتكارات الأجنبية غداة عملية التمصير . ودخلت فى عمليات التوجية الاقتصادى، فإنها تكون قد اختارت ما يسمى بطريق رأسمالية الدولة الذى به تحتكر برجوازية الدولة والطبقة الحاكمة الجزء الأكبر من الوظائف الاقتصادية والسياسية المؤثرة التى كانت مخولة للمشروع الخاص القيام بها . وتعد قرارات يوليو ١٩٦١النقلة المتممة لعملية التحول إلى ما يسمى برأسمالية الدولة ، والتي فيها بدأت الدولة تتحول من مجرد جزء من البنية الفوقية فى المجتمع إلى جزء من علاقات الإنتاج ، أى من قاعدة المجتمع الاقتصادية . بقول آخر أن الدولة أضحت تقوم بتوجية النشاط الأنتاجى والتحكم فى عملية الانتاج ، وكذا فى توزيع الفائض الاقتصادى(١) .

وعلى الرغم من قيام الدولة بعملية توزيع الفائض الاقتصادى والتحكم فى العملية الإنتاجية ، إلا أن القطاعات التى خضعت لملكية الدولة كانت العلاقات الإنتاجية فيها تحمل طابعا مزدوجا سواء من حيث الشكل أو الموضوع . فهى من حيث الشكل اكتسبت ملمحا اشتراكيا ، أما من حيث الموضوع فقد اتخذت طابعا رأسماليا ، أى أنها كانت علاقات رأسمالية من حيث المضمون ، لأن السيطرة الفعلية على العملية الإنتاجية من قبل المباشرين أو حتى ممثليهم الحقيقيين لم تتحقق ، كما أن السلطة السياسية بقيت فى يد عناصر أخرى غير الجماهير ، وأن العمال ظلوا بعيدا عن الإدارة الفعلية لعملية الإنتاج التى ظلت فى يد البيروقراطيين والضباط المسرحين من الخدمة أو ما يطلق عليهم بأهل الثقة (٢) . إن هذا الدرب لايعدو أن يكون طريقالا رأسماليا فيه أوصدت الدولة المالكة لأدوات الإنتاج الطريق فى وجه الرأسمالية ، ولكنها فى الوقت ذاته لا تدفع للمنتجين إلا قيمة قوة عملهم ، وتستحوذ على الفائض وتستخدمه بالطريقة التى تحبذها ، ومن ثم تبعد العمال عن العملية الإنتاجية أو حتى فى عملية إعادة الإنتاج . يعنى ذلك أن التحول الذى تم كان فقط فى شكل الملكية ، أما العلاقات الإنتاجية فظلت هى هى العلاقات الإنتاجية السائدة قبل عام ١٩٥٧ (٣) .

---

(١) إبراهيم العيسوى ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) للمزيد حول سيطره أهل الثقه على العمليات الانتاجية فى الحقبه الناصريه،راجع : شحاته صيام ، المرجع السابق ص ٢٥١ – ٢٨١

(٣) ابراهيم العيسوى ، مستقبل مصر ..... ، ص ٤٠

وعن ذلك يقول " محمود حسين " أن البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى فى هذه الفترة عرفت نمط انتقالى محجوز ، لم يكن فى طريق التحول الاشتراكى ، أو يعمل وفق علاقات إنتاج اشتراكية ، لأن العامل الحاسم فى تحديد طبيعة الانتاج فيه ، هو مدى سيطرة المنتجين المباشرين – أى الطبقة العاملة وحلفائها من الشرائح المختلفة – على السلطة السياسية (سلطة الدولة) ، وعلى الفائض الاقتصادى . ووفقا لذلك فإن علاقات الإنتاج كانت اشتراكية من حيث الشكل ورأسمالية من حيث المضمون (١) .

وفى ضوء التحديد السابق لطبيعة علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع المصرى من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ ، فإننا سوف نركز فى السطور القادمة على تحديد البنية الطبقية فى الفترة ذاتها .

فعلى الرغم من أن حركة يوليو ١٩٥٢ تعد نقطة انقطاع حاسمة بين نظام قديم وآخر جديد ، وإن تغييرات واضحة أصابت النظام الحاكم ونظامه ، إلا أنها فى الوقت ذاته لم تقض نهائيا على الفوارق الطبقية فى المجتمع المصرى . بمعنى آخر أنه على الرغم من أن حركة يوليو فى مهدها حاولت إنهاء الدعامات الاقتصادية لكبار ملاك الأرض عن طريق تفتيت الملكية الزراعية ، إلا أنها لم تلغ التمايز الطبقى . لذا يمكن القطع بأن البناء الطبقى فى هذه الفترة – مرحلة الحصول على الاستقلال الوطنى – لم يشهد تحولات كبيرة فيما خلا تغيرات محدودة فى صفوف الصفوة والعمال والفلاحين .

فعن طريق قوانين الاصلاح الزراعي توجهت ضربات قاصمة لعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية ، والنفوذ السياسى والمواقع الاقتصادية التى كانت لكبار الملاك . ان إجراءات توزيع الأرض الزراعية ساهمت فى تغير علاقات الإنتاج وخريطة الملكية . إنه نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعى التى طبقت فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ ، تم توزيع ٨١٨ الف فدان أى حوالى ٥ر١٢٪ من الأراضى الزراعية على حوالى ٣٤٢ الف أسرة تضم ١ر٧ مليون فرد ، أى حوالى ٩٪ من سكان الريف فى عام ١٩٧٠ (٢) .

---

(١) محمود حسين ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ – ١٨٠ .

وفى ضوء تحديد طبيعة نمط الإنتاج القائم فى مصر فى الفترة المنحصرة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠ ، نجد أن الرؤى المطروحة تتفق تماما مع ما طرحه " يوران ثربون " الذى يطلق على مثل هذا النمط باسم نمط انتاج الدولة أو الدولتية . فى ذلك راجع :

يوران ثربون ، سلطة الدولة : حول ديالكتيك الحكم الطبقى ، ترجمة عبد الله خالد ، ص ١٠١ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى ..... ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، وأيضا لنفس المؤلف ، التحولات الاقتصادية فى الريف المصرى ، ص ٢١٤ .

ومن المقطوع به أن الاصلاح الزراعى لم يقف فقط عند تحديد الملكية الزراعية ، بل أيضا شمل تنظيم العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر . وهذا جزء متمم لقانون الإصلاح الزراعى . لقد ضمنت عملية تقنين العلاقة الإيجارية الحماية القانونية للمستأجر عدم الطرد من الأرض ، ووضعت حد أدنى لمدة عقد الإيجار (ثلاث سنوات) تمشيا مع الدورة الزراعية . وفى إطار ذلك يمكن القول أنه نتيجة لإجراءات الإصلاح الزراعى حدث تغير واضح فى الخريطة الاجتماعية فى الريف المصري ، إذ تقلص نفوذ كبار الملاك على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، فى مقابل التوسع فى صفوف صغار ومتوسطى الملاك الذين دخل فى صفوفهم لأول مرة فئات جديدة من الفلاحين الذين حدث لهم حراكا اجتماعيا صاعدا . إن الحراك الاجتماعى الذى نتج عن قوانين الإصلاح الزراعى انطوى على تفاضل وتكامل جديدين . فمع تدنى طبقة كبار ملاك الأرض كان هناك ما يشبه المتوالية الهندسية لصغار الفلاحين ، أى أن الهبوط الذى أصاب الطبقة العليا فى الريف نتج عنه حراك اجتماعى صاعد لحوالى مليون فلاح (١) .

وإذا كانت القرارات التى أتت بها حركة يوليو ١٩٥٢ لتصحيح الأوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى قد غيرت من شكل العلاقات الإنتاجية القائمة تلك التي يتضح أثرها فى تفتيت أوضاع الملكية المركزة فى أيدى فئة قليلة من كبار الملاك ، فإن هذه القرارات لم يكن لها نفس التأثير على أوضاع متوسطى الملاك أو حتى المعدمين مثال عمال التراحيل والعمال الزراعيين الذين خرجوا من توزيع الأراضى خاليين الوفاض ، الأمر الذى أدى إلى زيادة حركة الخروج الريفى الحضرى هربا من البطالة ، وتحول بعضهم إلى طبقة عاملة تعمل فـــى القطاع الصناعى (٢) .

ويجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أنه إذا كانت الحقبة الناصرية قد استهدفت من قوانين الإصلاح الزراعى تصفية الكيان الاقتصادى والسياسى للطبقة الرأسمالية الزراعية ، فإنها سعت أيضا إلى تحويل ثروتها العقارية إلى ثروة منقولة يمكن الاستفادة بها فى مشروعات التصنيع . ولكن برغم المحاولات التى سعت اليها الحكومة لجذب رؤوس الأموال إلى التصنيع ، إلا أن البرجوازية المصرية قد عزفت عن مثل هذه المحاولات ، وذلك بهدف وضع الحكومة أمام مفاضلة ، إما استمرارية قبضتهم على الحكم أو الاستسلام لضغوط الرأسمال

---

(١) سعد الدين ابراهيم ، " المشروع الاجتماعى لثورة يوليو " ، فى : سعد الدين ابراهيم " محررا " مصر والعروبة وثورة يوليو ، ص ١٣٦ .

(٢) عادل الجيار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر ، ص ٢٥ .

الأجنبى والوطنى ، لذا تصرف عبد الناصر من أجل إجبار رؤوس الأموال ووضعها تحت قيادته للعمل بها فى إطار رأسمالية الدولة (١) .

لقد اتجهت القيادة الناصرية منذ منتصف عقد الخمسينات إلى تبنى الدور النشيط للدولة وللقائد السياسى كشريك فى العملية التنموية ، وذلك عقب إحجام البرجوازية المصرية فى الاضطلاع بدور مسئول فى العملية التنموية . لذا نجد أن عبد الناصر قد أيقن تماما بعد الانفصال السوري عام ١٩٦١ خطأ تصوره السابق ، فتخلى عن فكرة إعطاء البرجوازية المصرية دورا بارزا فى التنمية الاقتصادية ، وتبنى بدلا من ذلك مفهوم الدور النشط للدولة وحكم القلة فى توجيه المجتمع أو ما يسمى بتجربة الحكم من أعلى الذى وضع كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى إطار المركزية (٢) .

ونتيجة لذلك انخفض رأس المال الجديد المستثمر فى الشركات المساهمة . فبعد أن كان فى الفترة من عام ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢ حوالى ١١٣ مليون جنيه أضحى حوالى ٧٦ مليون جنيه في الفترة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦ ، كما أن رأس مال الشركات المساهمة الصناعية التى تأسست من يناير ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦ لم يتجاوز ٣٧ر٧ مليون جنيه ، ساهمت الحكومة فيها بمبلغ ١٧ر٣ مليون جنيه ، والبنك الصناعي بمبلغ ٢ر٣ مليون جنيه ، أى ما يزيد على النصف . ويجدر أن نشير إلى أن البنوك التجارية ساهمت فى حجب أموالها عن التصنيع ، فرفعت احتياطها القانونى من ١٧٪ إلى ٢٢ر٥٪ ، ورفعت شركات التامين نسبة النقدية لتبلغ ٦٢ر٥٪ من أرصدتها ، واختارت الرأسمالية أقل المجالات تعرضا للأخطار والمقاولات والإسكان . فعلى سبيل المثال بلغ حجم الزيادة فى رؤوس الأموال المستثمرة فى قطاع الإسكان بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٦ حوالى ١١ر٤ مليون جنيه . فبعد أن كانت فى عام ١٩٥٤ حوالى ٤٠ مليون أصبحت فى عام ١٩٥٥ حوالى ٤٧ر٣ مليون جنيه ، ثم فى عام ١٩٥٦ حوالى ٥١ر٤ مليون جنيه . وبرغم كل ذلك فقد اتجهت عمليات التمركز والاستيلاء على الفائض لصالح الرأسمالية الكبيرة ، ودلالة ذلك أن المشروعات الصناعية الكبيرة ازداد نصيبها من إجمالى القيمة المضافة فى الصناعة من ٥٧٪ عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٦٣٪ عام ١٩٥٦ ، ثم فى عام ١٩٥٩ بلغت حوالى ٦٧٪ ، أى بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٥٢ ، كما بلغت الأرباح التى حققتها الشركات المساهمة بين عامى ١٩٥٩/٥٨ حوالى ٤٤ر٢ مليون جنيه أى بمعدل ٣٥٪ (٣) .

---

(١) افغينى بريماكوف وايفور بيلياييف ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(٢) محمد السيد سليم ، التحليل السياسى الناصري : دراسة فى العقائد والسياسة الخارجية ، ص ١٩١ .

(٣) ط . ث . شاكر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

وعلى الرغم من أن الحقبة الناصرية قد سعت إلى إفساح الطريق إلى نمو وازدهار الرأسمالية المصرية ، وخاصة بعد عام ١٩٥٦ حينما أخلت الطريق تماما من كل منافسة أجنبية غداة حركة التمصير ، إلا أن رأس المال الخاص ظل على ما هو عليه دون أن يتحرك ، أو أن يلعب دورا هاما فى عملية التصنيع . لذا نجد أنه فى عام ١٩٥٧ حينما تأكدت الدولة بأن طريق القطاع الخاص غير آمن ، نجدها سعت إلى التدخل بقوة فى قيام المشروعات الصناعية المستقلة ، وكان أبرز دليل هو إنشاء المؤسسة الاقتصادية . وفى نهاية عام ١٩٥٩ تأكدت للدولة نهاية طريق القطاع الخاص ، وعلي الفور بدأت تتحرك نحو تحمل تبعات التصنيع والتنمية الحقيقية . ومن ذلك التاريخ بدأت سلسلة عملية التأميم وبدأت صورة الانهيار الكامل للرأسمالية المصرية . ويعد تاريخ ١٣ فبراير ١٩٦٠ تاريخا حاسما فى تاريخ الرأسمالية المصرية ، ذلك التاريخ الذى طربت صفحته بتأميم بنك مصر وسيطرة الدولة عليه تماما . والواقع أنه بهذا الفعل تكون الدولة قد سيطرت على كل الشركات التابعة للبنك ، إذ كان البنك يمتلك الجزء الأكبر من أسهم القطاع الصناعى ، وكانت الشركات التابعة للبنك تدر ما يزيد عن ٢٠٪ من مجموع الإنتاج الصناعي فى مصر ، ونحو ٥٠٪ من صناعة النسيج . وإذا كان ذلك التاريخ بداية أفول نجم الرأسمالية ، فإنه يعد أيضا بداية ولادة طبقة جديدة (١) .

وعلى هدى ذلك يمكن القول أن الإجراءات التى أتت بها قرارات يوليو ١٩٦١ دشنت تحجيم الأوضاع الاقتصادية للطبقة الرأسمالية بفروعها المختلفة (الزراعية ، المادية ، الصناعية) ، ومن ثم جعلت أدوار هذه الفئات ثانوية فى المناشط الاقتصادية المختلفة . وفى المقابل أدت هذه التشريعات الي تقوية وجود ونفوذ وهيمنة البيروقراطية – البرجوازية (*) على

---

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(*) يستخدم معظم الكتاب الماركسيين المصريين مفهوم البرجوازية البيروقراطية ولكن وفقا للأدبيات الماركسية فإن الباحث سوف يستخدم مفهوم البيروقراطية البرجوازية على أساس أن هذا المفهوم لم يرد فى أدبيات الماركسية وينطوي على خطأ شائع بين المنظرين ، فهو (أى هذا المفهوم) لكى يثبت أن البيروقراطية تحولت من شريحة اجتماعية إلى طبقة جديدة يفترض إن قطاع رأسمالية الدولة هو بشكل أو بآخر ملك جماعى للبيروقراطيين بوصفهم طبقة ، ويغفل بالتالى كون الدولة البرجوازية ذاتها حسب التعرف الماركسى ملكا جماعيا للرأسماليين . ولو صح مفهوم البرجوازية البيروقراطية لعني ذلك أننا لسنا أمام طبقة جديدة وحسب، بل أيضا أمام نمط إنتاجى جديد تمتلك فيه طبقة بيروقراطية وسائل الإنتاج الجماعية . راجع فى ذلك :

- ليون تروتسكى وآخرون ، نصوص حول البيروقراطية ، ترجمة وفيق سامر ، ١٩٨١ .
- محمد حربى ، جبهة التحرير الوطني : الأسطورة والواقع ، ص ٣٠٩ .
- محمود أحمد السعيد ، " مساهمة فى فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية " ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب الثالث ، ص ١٧٣ .

المصادر الأساسية للثروة فى المجتمع ، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على السلطة منذ مارس ١٩٥٤ ، أى أصبح لها التحكم فى السلطة والثروة أو السياسة او الاقتصاد .

لقد فتت النظام الناصري مجمل التكتلات بين الطبقات المحلية والأجنبية التى كانت تسيطر على المواقع الهامة فى التشكيلة الاجتماعية المصرية ، إذ تم تفكيك التحالف المسيطر المؤلف من كبار الملاك المصريين ونظرائهم الأجانب ، ليحل محله تحالف برجوازى محلى خاضع للبيروقراطية الدولة فى إطار جديد ، هذه التحولات هى التى شكلت النمط الجديد من علاقات الإنتاج . والواقع أن ذلك يبدأ ليس كما يراه البعض من فترة قوانين ١٩٦١ ، ولكن بدءا من إنشاء المؤسسة الاقتصادية التى بها ومن خلالها قضت الدولة على الاحتكارات الأجنبية والمحلية ونقاط ارتكازها فى داخل المجتمع المصرى ، ودخول الدولة المتسارع في عمليات التنمية الاقتصادية بشكل مكثف . ولكن ما نود أن نشير إليه فى هذا الصدد أن القوي الاجتماعية الجديدة التى أتت كانت المستفيدة من الوضع الجديد ، إذ احتلت مكانا سياسا متميزا ، وسلطة اقتصادية قوية اقتربت من المكانة التى كانت تحتلها البرجوازية التقليدية . وإذا كان مخاض ولادة هذه الفئات الاجتماعية الجديدة تم فى عام ١٩٥٧ غداه عملية التمصير ، فإن ولادتها تمت فى عام ١٩٦١ عقب صدور قرارات يوليو ١٩٦١ ، التى بمقتضاها باتت هذه الفئات المحتكر الوحيد للسلطة الاقتصادية والسياسية والمسيطرة على نمط الإنتاج القائم (١) . وجدير بالذكر أنه ما أن سيطرت هذه الفئات حتى تغيرت مصالحها الطبقية ، فما إن أضحت الطبقة المسيطرة حتى باتت طبقة محافظة استبدلت كل خصائص الفئات البرجوازية الصغيرة بالصفات الخاصة بالبرجوازية المسيطرة ، تلك التى اصطلح عليها بالطبقة الجديدة (٢) .

وثمة رؤية ترى أن هذه القوى الجديدة تتكون من فئتين : الأولى فئة ذات جناح عسكرى كانت تمثل فى البداية أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، وقد ضم هذا الجناح البيروقراطية العسكرية والكوادر العليا والفنية من القوات المسلحة والمخابرات وأجهزة الأمن . والأخرى ذات جناح مدنى وتشمل الكوادر التكنوقراطية الفنية والإدارية فى المجالات المختلفة فى الدولة ،

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٢) تسمية الطبقة الجديدة تسمية غير دقيقة علميا ، لأنها لا تشكل فيما بينها طبقة اجتماعية ، ولا تعدو أن تكون هذه العناصر خليطا من عناصر اجتماعية مختلفة ، وهى لا تزيد عن كونها فئة من البرجوازية الوطنية التى تسيطر على الفائض الاجتماعى . راجع الحوار الدائر حول الطبقة الجديدة فى :

-A. Perlmutter," Egypt and Myth of New Middle class: A comparative analysis" , P.46-65.

-M.Halpern, "Egypt and New Middle class : Reaffimation and New Exploration" , P. 97-108

وهذه الفئة تتميز باختلاف أحوالها الاجتماعية (١) . أما " حسن الساعاتى " ، فيرى أن المجتمع المصرى حينما نهج الأجراءات الاشتراكية خلال العقود الخمس من منتصف الخمسينات ، قد خلق طبقتين جديدتين هما ما اصطلح عليهما بالأرستقراطية والبرجوازية . ويقصد بالأولى : الأرستقراطية الحكومية التى أضحت أفضل المواطنين الذين يشغلون الطبقات العليا ويمثلون مصالح الدولة وهؤلاء يعتبرون فى رأى الحكام أفضل الناس لاحتلال أرقى الوظائف دون مراعاة لمحكات الاختيار . أما الأخرى – أقصد البرجوازية – فيقصد بها الطبقة الوسطى التى لعبت وما تزال تلعب دورا هاما فى دحض النظام الإقطاعى ، والمحافظة على المساواة بين الأفراد وتأسيس الحكم الدستورى . ويجدر الإشارة بأن هاتين الطبقتين حاولا أن يظهرا الولاء والأخلاص والتدعيم للنظام والقيادة ، فى الوثوب إلى السلطة واحتلال مراكز متقدمة فيها (٢) .

ويضيف " الساعاتى " أن أرستقراطية النظام الجديد تصبح أرستقراطية زائفة ، نتيجة أنها تسلك نفس خط الأرستقراطية القديمة ، إذ تستخدم كل الوسائل لكى تحقق المكانة الطبقية التى حظيت بها من قبل . أما الطبقة البرجوازية فى وقت تطبيق الإجراءات الاشتراكية فإنها تشغل الجزء المتدنى من طبقات النظام الجديد ، ومن عمليات التشغيل التى سمحت به الدولة فى اقتصادها المخطط والتعليم الذى أعطى لهم فرص الحراك الاجتماعي ، وكذا الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضر .

وتتكون الطبقة الأرستقراطية فى المجتمع المصري فى هذه الفترة من جماعات مختلفة تشعر بوجودها ، وهى فى ذلك تشبة كثيرا ما هو قائم فى المجتمعات المتقدمة . فهذه الطبقة فى النظام الجديد تدرك بأنها تتميز عن الجماعات الأخري . فهم يشعرون بأنهم موجودين ومميزين وأغنياء ، ومتغطرسين وطبقة ذات سلطة ونفوذ مؤثر ، كما أن أفضل عناصرها يطلق عليها " القطط السمان " the fat cats ، وهم الذين جاءوا نتيجة الإجراءات الناتجة للقرارات السيادية والسلطوية المتعددة نجد أن هذه الطبقة احتلت قمة المناصب فى مجلس الوزراء ، وكذا السلك الدبلوماسى والقطاع العام وفى الحكومة وفى بعض المؤسسات العلمية . ويذهب "الساعاتى " إلى أنه نتيجة للقرارات اليسارية فقد قدر عددهم بحوالى مليون ونصف أو ٤ر٣٪ من العدد الإجمالى للسكان (٢٤ مليون نسمة) .

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ص ١٣٧ – ١٤٠ .

(٢) H.El Saaty, " The New Aristocracized and Bourgeoisized : class in : Egyptian Application of sociolism" in : V. Niewewnhuije (eds. Commoner, climbers..., p.196.

إن الطبقة الأرستقراطية تتكون من مجموعة تشكل مركز السلطة والقوة فى مصر وهم يتنافسون ويختلفون عن الطبقات الأخرى ، وحتى فيما بينهم ، كما أن هذه الطبقة لا تعانى مثل باقى المواطنين من المشاكل التى نتجت عن التخطيط فى الدولة الاشتراكية ، وأنهم يشعرون أنهم طبقة متميزة ، وأن القضية الرئيسية التى تستحوذ على تفكيرهم تتمثل فى كيف يحافظون على المكاسب التى حققوها نتيجة ولائهم للتطبيق الاشتراكى . كما أن مصالحهم تتمثل بالأحرى فى المحافظة على النظام الجديد ودعاعهم المستميت عن السلطة (١) .

أما الطبقة البرجوازية فنجدها تتكون من كل الشباب والطبقة العاملة فى الريف الذين لديهم نزعه قوية للتعليم الحر فى المعاهد والجامعات أو المعاهد العليا ، ومن يعمل فى مراكز الدولة أو القطاع العام . ويقدر أعدادهم طبقا لتقدير " الساعاتى " بحوالى ٢٤ ألف مشتغل لكل الجنسين . أما الطبقة البرجوازية فى مصر فهى تشكل ٣ر١٤٪ من العدد الكلى للسكان (٤٢ مليون) منذ بداية النظام الجديد ، وأن النسبة الكبيرة للطبقة البرجوازية توجد فى الحضر وهم يعيشون فى منطقة استقبال وجاذبة للهجرة الريفية مثل القاهرة والأسكندرية . وتعتمد الطبقة البرجوازية على تدعيم النظام الحديث ، وأنه هو الآخر يقف بجانبها ، بمعنى آخر أن ثمة علاقة جدلية بينهما ، وهى فى ذلك تتناقض مع الأرستقراطية (٢) .

وإذا كانت الطبقة البرجوازية تضم الكوادر التكنوقراطية والفنية والإدارية فى المجالات المختلفة ، فبالنظر إلى نمو البيروقراطية من عام ١٩٦٣/٦٢ حتى نهاية الحقبة الناصرية نجد أن هناك تضخم واضح فى أعدادها . ففى عام ١٩٦٢ بلغ عدد البيروقراطيين حوالى ٣١٢ر٧٧٠ بيروقراطى . وفى عام ١٩٧١/١٩٧٠ بلغت ٣٨٠ر٢٥٠ر١ بيروقراطى . وقد أدى التزايد فى الأدوار التى تقوم بها إلى تعزيز استقلالها ، ومن ثم تعزيز مواقعها ، وأصبحت مسئولة عن صرف ٦٠٪ من مجموع الإنتاج القومى (٣) . كما أن فترة الستينات على وجه الخصوص شهدت تزايدا واضحا فى نمو الفئات البيروقراطية من ذوى الياقات البيضاء . وبتتبع تطور أهم العناصر المكونة لهذه الفئات يتضح أن اصحاب المهن العلمية والفنية فى الصناعة والخدمات تزايدت بنسبة ٢٢٪ ، أما أعضاء الكادرات الخاصة فزادت بنسبة ٣٧١٪ . وهذا الوضع ليس مخالفا بالنسبة لكل من يقع فى دائرة الطبقة الوسطى . فما أصاب

---

(١) H.El saaty, op- cit., p-197 - 200.

(٢) H.El saaty, op - cit, p.200.

(٣) البيان الإحصائى للموازنة العامة للدولة ، ١٩٧٠ ، ص ١٣ نقلا عن أسعد عبد الرحمن : البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلى ، ص ١٥٠ – ١٥١ .

البيروقراطيين والتكنوقراط من اتساع ، أصاب أصحاب الورش والتجار والموظفين ايضا [1] . لقد نمت الفئات المتوسطة فى المجتمع المصرى وتكونت لها مصالح اقتصادية واضحة ، ويمكن إرجاع ذلك إلى النمو المتزايد فى عمليات التصنيع والتنمية التى أخذت الدولة على عاتقها إتمامها خاصة بعد أن عزفت عنها الرأسمالية . وإذا كانت هذه الفئات قد شهدت نموا واضحا فى أعدادها ، فإنها شهدت أيضا أشكالا جديدة من التمايز الاجتماعى والطبقى [2] .

وبنظرة "عامة على الوحدات البيروقراطية من بداية الثورة حتي بداية السبعينات ، نجد أن " نزية الأيوبى يذكر أنها بلغت ١٦٠٠ وحدة ، منها ٣٩ وزارة ، ٥٠ هيئة عامة ، ٤٦ مؤسسة عامة ، ٣٨١ شركة عامة ، ١٢٠ مجلس قروى ، كما زاد عدد العاملين فى الشركات العامة من ٣٥ ألف موظف إلى نحو ١ر٢ مليون موظف فى المدة نفسها ، وصارت الوظائف العامة مجالا للتوظيف لما يزيد عن ٦٠٪ من جميع الخريجين ، ويهمنا فى هذا المقام أن نذكر أيضا أنه بعد قرارات التأميمات وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، أضحت الغلبة للمهنيين فى القيادات العليا ، فأصبح المهندسون والاقتصاديون يمثلون ما يقرب من ٦٠٪ منها ، كما أن ٢٧٪ من المديرين فى القطاع العام كانوا ضباطا فى القوات المسلحة [3] .

وما ينبغى أن نشير إليه فى هذا المقام أن اصطلاح الطبقة الجديدة لاينسحب فقط على قطاع المدينة ، ولكن ينطبق أيضا بصورة أساسية على الشرائح العليا من متوسطى الفلاحين ، وخاصة الذين أثروا عن طريق الجمعيات التعاونية في القرى ، وتحويل مشروعات الدولة التى أقيمت من أجل الفلاح لخدمة مصالحهم ، أضف إلى ذلك العمل فى مجالات الربح غير المشروع. ولايقف مفهوم الطبقة الوسطى عند هذا الحد ، بل شمل أيضا أغنياء الريف الذين حلوا محل كبار الملاك وهيمنوا على مختلف المجالات القائمة فى المجتمع [4] .

أما بالنسبة لوضع الطبقة العاملة وأشباه العمال ، فنجد أنهم لم يطرأ عليهم أى تغير ملحوظ ، إذ ظلت كما هي تحت ضغوط القهر والاستغلال وكما يقول محمود حسين "... فإن التغيرات التى أدخلت آن ذاك فى إطار إزالة الحجز نسبيا عن الانتقال الرأسمالى هى ذات طابعين ، فمن جهة كان ثمة تغيرات أيديولوجية نجمت عن النمو الرأسمالى لقطاع الدولة

---

(١) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى.... مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

(٢) M.Abdel - fadil, political economy of nassrism...p-89

(٣) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ٥٢ – ١٩٧٠ ، ص ١٢٢ .

(٤) رفعت السعيد ، " الطبقة الوسطى ودورها فى المجتمع المصرى " الطليعة (مجلة) ، ص ٦١ .

وضعف التقاليد والعادات والقيم السابقة على الرأسمالية ، أما التغيرات التى أدخلت على شروط استغلال الجماهير الكادحة فقد تمثلت بادئ ذى بدء بسياسة الورم المستمر فى الاستخدام ... فقد انسجمت هذه بدورها خلال سنتين أو ثلاث مع نمو القوى الانتاجية (مع بناء مصانع جديدة ومضاعفة الإنتاج ... الخ) ولكنها سرعان ما أخذت تدور فى رحاها ، أى بدون علاقة حقيقية بالنمو الاقتصادى الرأسمالى ، ذلك أن النظام منذ إجراءات يوليو ١٩٦١ ، اندفع فى سياسة رأسمالية .... " . وفى الوقت ذاته الذى ارتفع عدد العمال الصناعيين نجد أن شروط استخدامهم قد تحسنت بنسبة كبيرة حيث قدمت لهم الضمانات ضد التسريح ، وتحديد ساعات العمل ، والضمان ضد المرض والحوادث والتقاعد وكذا التعيين فى مجالس إدارة الشركات رغم صوريته ، وإعطاء العاملين نسبة مئوية من الأرباح الصافية (١) .

ولكن للإنصاف لم انه لم يكن قد مضى على حركة ٢٣ يوليو ستة أشهر ، وقد أصدرت ثلاثة قوانين بشأن العمال ، القانون رقم ٣١٧ الخاص بعقد العمل الفردي ، والقانون رقم ٣١٨ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون رقم ٣١٩ عن نقابات العمل ، وقد جاءت هذه القوانين بدلا من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى أصدره الوفد بهدف تنظيم الحقوق المتبادلة للعمال وأصحاب العمل وحماية حقوق العامل فى الأجر والأجازة ومكافأة نهاية الخدمة ، والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذى جاء من خلال الحكومة السعدية بهدف توسيع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وسرعة الفصل فى المنازعات .أما القانون الأخير فقد جاء بدلا من القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٤ الذى أصدره الوفد وبمقتضاه سمح بإنشاء النقابات فتكونت ٣٢ نقابة للعمال الزراعيين ، وكان من نتيجته أن ازداد عدد النقابات من ٤٤٨ فى عام ١٩٥١ تضم ١٤٥١٠٨ الى ١٣٣٦ نقابة تضم ٣١٩٩٧٠ فى عام ١٩٥٨ . ثم فى عام ١٩٥٩ صدر القانون رقم (٩١) وبه جعل العاملين فى مهنة واحدة أن يشكلوا نقابة عامة ، وأن يكون لكل نقابة الحق فى إقامة نقابات فرعية فى المحافظات والمديريات ، وأن يشكل اتحادا عاما على مستوى الجمهورية . وفى عام ١٩٦٢ امتد النشاط النقابى إلى كل عمال الجمهورية فى الهيئات والمؤسسات العامة والحكومية والوحدات الإدارية المستقلة ، وفى عام ١٩٦٤ أعطت اللجان النقابية الشخصية القانونية المستقلة بما يدخل فى اختصاصها (٢) .

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

والواقع أن مساهمات الثورة لـم تقف عند حدود بلورة الطبقة العاملة فى شكلها التنظيمى ، بل ساهمت أيضا فى نموها العددى . لذا تدلنا البيانات أن العمال الذين عملوا فى مشروعات البرنامج الأول للصناعة بلغوا ٣٢٨٠٠ عاملا . أما البرنامج الثانى للصناعة والذى تضمنته خطط ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ فنجد أن العمال وصل عددهم ١٥٦٠٠ عاملا فى السنة الأولى من تنفيذها . لقد بلغ عدد العمال فى عام ١٩٥٢ - ١٥٦ر٢٧٣ ، أما أجور العمال فقد ازدادات من ٢١٨٦٤ر٠٠٠ جنيه إلى ٥٢٦٦٢ر٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٢٢ مليون جنيه . أى أن عدد العمال ازداد بمقدار ٢١ر٦ ٪ فى مقابل ٦٨ر٤ ٪ زيادة للأجور . إن الإجراءات التى فعلتها الثورة تجاه العمال سواء عن طريق التشريعات الخاصة بإنقاص ساعات العمل والتعيين واستكمال البناء الصناعى والضمانات ضد التسريح والمرض والعجز ، والمشاركة فى مجالس الإدارة ، ساهم كل ذلك فى زيادة معدلات نمو الطبقة العاملة [١] .

وإذا كان ما سبق تعد نقاط مضيئة للحقبة الناصرية من حيث مكاسب العمال فثمة نقاط تقف معاندة لذلك ، أبرزها عسكرة الحياة العمالية منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ . إن تصرفات الحقبة الناصرية أبقت العمال قوى احتياطية تحت تصرف العسكريين والبيروقراطيين فكما كان العمال وقود الأحداث السياسية والوطنية التى عرفها المجتمع المصرى ، كانوا أيضا السند الأساسى لحكومات يوليو (٥٢ - ١٩٧٠) . لقد تعرضت الحركة العمالية والنقابية لغزو من عسكر الناصرية بقصد احتوائها والهيمنة عليها ، حتى يتم تحويل هذه الحركة إلى مجرد دمية خالية من أى مضمون ثورى ديمقراطى . ونتيجة لذلك فقد عرفت أقدام الضباط طريق النقابات فديست تحت أقدامهم ، وعندما اصطدم العمال بالعسكريين علقت لهم المشانق ، فضلا عن التعذيب وقطع الأرزاق ، وإهدار الاستقلالية النقابية ، ووأد الديمقراطية النقابية ورسملة الحركة النقابية المصرية . إن هذه المحاولات التى تمت من عسكر الثورة تجاه العمال هى التى أفضت إلى تفريغ الروح الراديكالية من العمال . إن احتجاز العمال ساعد فى انتشار غير العمال فى كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية وحتى النقابية [٢] .

وهناك ما يطلق عليهم أشباه البروليتاريا ، أو من لا يمتهنون أى مهنة أو حرفة محددة وينتمون إلى أسفل السلم الاجتماعى فى المدينة ويعيشون على النشاطات الهامشية التى لا علاقة لها بالنظام الإنتاجى فى المدينة . وأغلب هؤلاء من عمال التراحيل وسكان الريف الذين

---

(١) عبد السلام عبد الحليم ، ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) راجع فى ذلك :

عطيه الصيرفى ، عسكره الحياة العمالية والنقابية ، د . ت ، ١٩٨٣ .

هاجروا إلى المدينة بحثا عن عمل . وبيد أن هؤلاء يصبح من الصعوبة بمكان تنظيمهم ويتميزون بسيادة نزعات التمرد والتخريب والتدمير ، فإنهم يمكن أن يكونوا قوة ثورية متأججة إذا ما تم تجميعهم وتوجيههم بصورة تضمن حسن أدائهم الثورى [١] .

وفى ضوء الطرح السابق لمكونات البنية الطبقية فى مصر الناصرية ، يمكن أن نستنتج أن المجتمع المصرى فى هذه الفترة شهد تعايش علاقات إنتاج كثيرة لأنماط إنتاجية متباينة . بكلام آخر هناك مستويات إنتاجية خضعت فى ملكيتها للدولة تعايشت مع أخرى خاضعة للقطاع الخاص ، ولكن ثمة نمط انتاجى سيطر بعد إجراءات ١٩٥٧ و ١٩٦١ خاصة بعد تدخل الدولة فى كافة المناشط . والواقع أنه من خلال هذه الإجراءات سيطر البيروقراطيين والتكنوقراطيين على الأساس الاقتصادى للدولة . وفى ضوء هذه المقولة يمكن أن نفرق بين أربعة أجزاء للطبقة أولا : الطبقة العليا الجديدة الخاضعة لسيطرة الدولة ، أو حسب تعريف حسن الساعاتى " الطبقة الأرستقراطية " [٢] . ثانيا : مجموعة التكنوقراط الذين يعملون فى المشروعات الاقتصادية التابعة للدولة . ثالثا : الفئات الوسطى التى جاءت نتيجة مصادرة الملكية وتوسيع سياسات الدولة لعمليات التشغيل وعملية توزيع السلع فى المستويات الاجتماعية المختلفة التى امتدت حتى فئات العمال وهؤلاء يطلق عليهم " حسن الساعاتي " بالطبقة البرجوازية [٣] . رابعا : الطبقة الدنيا لذوى الياقات البيضاء والطبقة العاملة تلك الفئات التى استفادت من اتساع الدولة وسيطرتها على أدوات الإنتاج [٤] .

إن التركيبة الطبقية لرأسمالية الدولة تضم أجزاء فيما بينها تركيبة اجتماعية غير متجانسة . والمناقشة الموجزة التالية لهذا التقسيم الطبقى توضح ما تضم بينها من أجزاء :

أولا – تعتبر الرأسمالية أحد المؤثرات الهامة لفهم المعنى الحقيقى للملكية ، والذى يستند ويقوم على معنى الانتاج باعتباره أحد المؤثرات الهامة والفاعلة فى المجتمع ، وبالتالى فمن وجهة نظر الرأسمالية فإنه ينبغى أن يدافع عنها كنظام وعن حقوقها مهما كانت الأسباب . وهناك اعتقاد مفاده أن التأثير المستمر للنشاط الاقتصادى المحدد أضحى وجوده من الأهمية بمكان لثبات النظام نظرا لما بينه وبين إدارة الدولة البيروقراطية من صلة فعالة . والواقع أن عدم

---

(١) ط . ث . شاكر قضايا التحرر الوطنى والثورة ... ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

(٢) H. El Saaty, Op. cit, p. 197.

(٣) Ibid, p. 202-203.

(٤) M. Cooper, "State capitalism, class structure ad social transformation in the third wirld: The case of Egypt", in: Int. Middle East Stud., p. 259.

مساندتهم لسياسة النظام يأتى من قضية أساسية ألا وهى إحلال ذلك النظام بسهولة من خلال مصادرة الملكية . إن الاعتقاد بنقد هذا النظام يأتى فى إطار كل العوامل المؤثرة فى المجتمع المصرى التى تختلف باختلاف أى جزء فى المجموعة التى تمتلك بناء القوة ، ومن ثم الملكية والثروة سواء الصناعية منها أو فى القطاعات الاقتصادية المختلفة التى تقوم على مزيد من العوامل الاقتصادية ، وكذلك على اتساع حجم الرأسمالية الزراعية ووضعها الذى يقوم على العوامل السياسية .

ثانيا – الطبقة العليا الجديدة ، تلك التى حظيت بالمكانة الاجتماعية المرتفعة وسيطرت على بناء القوة ، وقبضت على السلطة فى المجتمع ، وهذه الطبقة الجديدة تتضمن الصفوة السياسية ، أى تلك الجماعة الصغيرة للجماعة السياسية العليا والعسكريين ، بالإضافة إلى الذين يحتلون قمة الهرم الاقتصادى من البيروقراطيين والتكنوقراطيين .

ثالثا – الطبقة الوسطى التى تحتل المركز الوسطى فى الدولة ، ويقصد بها تلك الجماعات التى تعتمد على الحراك الاجتماعى ، وأن مصدر وظيفتهم ووضعهم الاجتماعى يأتى من خلال بيروقراطية الدولة والقطاع العام الصناعى . وغنى عن البيان أن هذه الجماعات دائما ما ترتبط مباشرة بالدولة ، وأن حجم هذه الجماعات غالبا ما يكون عرضة للقرارات المباشرة والسريعة لنشاط الدولة .

رابعا – الطبقات الدنيا التى تعتمد فى تركيبها أيضا على تأثير الدولة والنمو ، وهذه المجموعة تضم فيما بينها صغار الفلاحين والعمال فى كل من الريف والحضر [1] .

ومن خلال علاقات الانتاج والقوى الطبقية سابقة الذكر ، يمكن القول أنه على الرغم من أن رأسمالية الدولة القائمة قد استطاعت إيجاد معدلات مرتفعة فى مجالات التنمية والتصنيع ، إلا أنها عجزت على الدوام فى الخوض فى هذه المسيرة ، إذ بقيت القوانين الأساسية للرأسمالية تلعب دورها فى الإفقار المتزايد للجماهير الكادحة من أجل زيادة إثراء الطبقة الجديدة . وإذا كان النظام الناصرى قد أزاح نوعا من التحالف الطبقى بين الطبقات المحلية والأجنبية فإنها أيضا أتت بتحالف جديد محوره الطبقة الجديدة والبيروقراطية السوفيتية . كل ذلك يدفعنا إلى الذهاب إلى أن السلطة الجديدة للناصرية لم تخرج بعيدا عن نمط الإنتاج القائم عشية حركتهم . حتى أن مجموعة الأفعال والإجراءات التى أخذت مسحة راديكالية فإنها حملت

---

(١) Copper, op. cit., 254.

بعض الثغرات والمحاباة التى قوت من فئة الرأسمالية الجديدة ، وأضعفت الفئات الكادحة . لقد سهلت هذه الإجراءات للفئات الأولى عملية التراكم الرأسمالى ، بينما أبقت الثانية تحت وطأة الاستغلال فعن طريق التحايل على القوانين والإجراءات احتفظت الأولى بقوتها الاقتصادية ونفوذها فى الواقع الاقتصادى الاجتماعى الجديد ، الأمر الذى يجعلنا نزعم أن التمايز الاجتماعى ظل دون أدنى تغير .

حتى ان الدولة حاولت أن تضفى لنفسها مكانة خاصة ، فسعت إلى أن تظهر وكأنها مستقلة عن الطبقات المتناحرة ، أو كأن مكانها فوق هذه الطبقات ، ولكنها كانت على العكس من ذلك . ففى بعض الأوقات حاولت أن تثبت قدرتها فى ممارسة القمع ضد الحركة الجماهيرية ، تلك الأفعال التى كانت بمثابة مغازلة للطبقة البرجوازية القديمة والمصالح الأجنبية القائمة ، وفى الوقت نفسه تدعيما لسلطة الدولة من الانفجار الشعبى . بكلام أخر أن الطبقة الجديدة وضعت نفسها محل البرجوازية القديمة ، فسعت إلى تدعيم موقفها ، ومن ثم تدعيم نظامها الحاكم . ففى وقت تناقص سلطة البرجوازية القديمة ارتفع شأن الطبقة الجديدة ، الأمر الذى ساعدها فى توطيد مواقعها الاقتصادية الاجتماعية . لقد نجحت هذه الشريحة الطبقية فى تكوين الثروات من خلال استغلال مواقعها الوظيفية ونفوذها وامتيازاتها الضخمة ، وراحت عناصر هذه الشريحة توظف فائض أموالها فى المناشط الاقتصادية المختلفة التى تدر أرباحا سريعة وعالية . ويفسر ذلك وجود التمايز الطبقى ، وكذا يفضح زيف شعار تذويب الفوارق الطبقية ، وازدياد التمايز الاجتماعى والسياسى ، وتبلور الطبقات الاجتماعية مع اتساع عملية الاستقطاب الرأسمالى ، ومن ثم تعميق الصراع الطبقى [1] . وبذا تسقط دعوة الانحياز لصالح المجموع ، وتتضح بونابرتية النظام الناصرى التى تنعكس بوضوح فى انحيازه للطبقة الوسطى التى أتى منها [2] .

وعلى الرغم من أهمية واتساع عمق التحولات السياسية والاقتصارية والاجتماعية التى جاءت بها الناصرية ، إلا أن هذه الإجراءات لم تخرج عن إطار الإجراءات الديمقراطية الوطنية خاصة وأنها لم تحدث تغييرا جذريا فى الطبيعة الطبقية للعلاقات الإنتاجية فى المدينة والريف ، ولم تجتث العلاقات الاستغلالية ، ولم تغلق الباب فى وجه توالد ونمو الرأسمالية ، وظهور شرائح برجوازية جديدة ، وعدم حدوث تغيرات كيفية فى أوضاع الفلاحين والعمال . لقد أفرغت الناصرية فى كل خطواتها من أى مضمون اشتراكى ، إذ كان انحيازها واضحا فى توزيع

---

(١) M. Cooper, "Egyptian state capitalism in crisis" p. 495.

(٢) Abdel-Fadil, op. cit., p. 109.

المكاسب . فلم تتأثر الجماهير الكادحة بها ، بل وقفت هذه المكاسب فى صف القوى البرجوازية ، وهذا ما سمح بتنامى نظام الردة فى السبعينات .

ثالثا - الخريطة الطبقية فى وقت الانفتاح الاقتصادى ١٩٧١ - ١٩٨٠ .

بداءة قبل الخوض فى تحديد الطبقات الاجتماعية فى الفترة التى طبقت فيها سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فإننا سوف نحدد أى الأنماط الإنتاجية يسود وينفرد . أو بمعنى آخر سوف نحدد نوع وطبيعة نمط الإنتاج . والواقع أن ذلك لا يعد ضربا من الترف الفكرى ، بل أمر ضرورى ومنطقى وعلمى للوقوف على البنية الطبقية ومكوناتها الأساسية .

ونرى فى إطار تحديدالنمط الإنتاجى السائد أن ثمة ثلاثة عوامل تساعدنا فى فهم ذلك ، أو بمعنى آخر أن هناك عدة عوامل تلقى الضوء على طبيعة نمط الإنتاج الذى يسود . وهذه العوامل هى : الصفات العامة للقاعدة الإنتاجية وعلاقات الانتاج وحيازة الأصول الرأسمالية ، وتوجهات التشريعات الاقتصادية فى حقبة السبعينات . وتكشف الدراسة الدقيقة لهذه العوامل أن حقبة الانفتاح الاقتصادى سعت بكل الوسائل إلى إعطاء القطاع الخاص دورا قائدا ، وإعطاء التوجه الاقتصادى صفة الفردية والنظام الحر ، وتهيئة المناخ لنمو الرأسمالية واستثناء المشروعات القائمة من قوانين العمل والأجور والضرائب ، وحتى مشاركة العمال فى الإدارة ، وتحجيم دور الدولة فى جميع المناشط الاقتصادية والتجارية ، وترك الحبل على الغارب لنمو الرأسمال المحلى والأجنبى ، والسماح بنقل كثير من نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى مصر . تدلنا هذه التصرفات بشكل واضح على التوجه الرأسمالى الذى فرضته السلطة السياسية على الصعيد المجتمعى . ولكن ما نريد أن نذكر به ، أن هذا التوجه كان رأسماليا وماليا " طفيليا " يميل بصورة واضحة إلى الاستهلاك ويبتعد عن العمل المنتج المفيد ، الأمر الذى ساعد فى تجسيد واقع التبعية (١).

لقد لعبت الدولة دورا واضحافى تكريس أو قل إنتاج التبعية ، بل هى ذاتها تعد أداة التغيرات الهيكلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية التى شهدها الواقع المجتمعى فى مصر إبان حكم السادات . لقد تحولت الدولة فى ظل الانفتاح الاقتصادى من عنصر أساسى فى عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية المستقلة ، إلى أداة لرأس المال الدولى والمحلى

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، " التكوين الاجتماعى ومستقبل المسالة المجتمعية فى مصر " ، فى : ندوة التكوين الاقتصادى الاجتماعى فى الأقطار العربية ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

فى استنزاف الفائض الاقتصادى وفى تبديده بل وفى نهبه . لقد تحولت الدولة من مؤسسة إنتاجية إلى مؤسسة استهلاكية ، فعرفت أدنى صور التبعية فى تاريخها . إن المجتمع المصرى الذى عرف فى الخمسينات والستينات نموذج الدولة القائد ، فإنه عرف فى فترة الانفتاح الاقتصادى نموذج الدولة التابع (١) .

فى ضوء ما سبق يمكن القول أن المجتمع المصرى فى عقد السبعينات شهد نمطا إنتاجيا رأسماليا تابعا . ولما كانت الطبقات الاجتماعية تشخص فى ضوء النمط الإنتاجى المسيطر داخل التكوين الاجتماعى الاقتصادى ، فإننا فى السطور القادمة سوف نسعى إلى تحديد ما الطبقات الاجتماعية التى عرفتها مصر فى السبعينات .

لقد تشكلت وتربعت على قمة المجتمع فئات وأقسام عالية من الرأسمالية الكبيرة تختلف كثيرا عن الرأسمالية الوطنية وتتباين عن البروليتاريا . إن هذه الرأسمالية الكبيرة جمعت بين جنباتها عنصرين اجتماعيين يتمثلان فى ، أولا : فئات تجارية ربوية وصناعية وزراعية ومن الممولين والمقاولين والوكلاء فى مجالات التصدير والاستيراد . وفى تجارة الجملة ونصف الجملة ، وفى الصفقات العقارية ، وفى المقاولات والتوريدات . ثانيا : فئات بيروقراطية فى قيادات القطاع العام والدولة ممن أتـــاح لهم موقعهم الوظيفى الحصول على دخول عالية وتجميع الثروات . والحقيقة أن الرأسمالية الجديدة التى طفت فجأة على السطح خلال حقبة الانفتاح تتسم بالطابع الطفيلى ومعاداة الجماهير الكادحة وجميع القوى الوطنية والديمقراطية (٢) .

وبالنظر إلى تكوين الجماعات الرأسمالية الجديدة والأجنحة المختلفة المكونة لها ، نجد أن البرجوازية الكبيرة تشكل ٢ر٦ ٪ من مجموعها ، بينما المتوسطة تبلغ ٧ر٨ ٪ ، أما البرجوازية الكبيرة فتشكل ٦٦ ٪ . وفى هذه الجماعات تحتل البرجوازية الزراعية كميا ٢٢ر٧٢ ٪ من إجمالى البرجوازية وهى أعلى نسبة من مجموع الجماعات البرجوازية الكبيرة . ثم يأتى بعد ذلك البرجوازية الكبيرة فى مجال تجارة الجملة والتجزئة بواقع ٢ر٤٣ ٪ ، ثم من يعمل فى الخدمات والترفية ٤٢ر ٪ ، ويأتى فى المرتبة الرابعة من يعمل فى أعمال الصيد بواقع ٢٧ر ٪ . أما المرتبة الأخيرة فتحتلها البرجوازية فى مجال التصنيع بنسبة ٢٦ر ٪ . وإذا كانت البرجوازية الزراعية تحتل المرتبة الأولى من حيث البرجوازية فى الريف ، فإن البرجوازية التجارية تحتل

---

(١) جامعة كمبردج ، " مصر تحت حكم السادات " ، ترجمة وعرض عثمان ميرغنى ، التضامن (مجلة) ، العدد ١٣٢ ، ص ٦١ . وأيضا : ابراهيم العيســوى ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة ... " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

نفس الموقع فى المدينة ، مما يعنى أن البرجوازية التجارية تسيطر على المناشط الاقتصادية فى الحضر المصرى . وبالنظر أيضا إلى أقسام وشرائح البرجوازية ، نجد أن البرجوازية المتوسطة (التكنوقراط والفنيون ، ومتوسطى التجار وأصحاب المشروعات الصناعية والورش الكبيرة ، وأصحاب المشروعات الخدمية والترفيهية) تمثل ٧ر٨ ٪ من مجموع البرجوازية ، وأن البرجوازية الصغيرة (من يملكون عملهم ولا يشتغلون عملا مأجورا فى الزراعة والورش والتجارة والخدمات والصيد) تمثل ٦٦ ٪ من مجموع الطبقة البرجوازية ، وأن من بين الشرائح الاجتماعية المكونة للبرجوازية يأتى فى المرتبة الأولى البرجوازية الزراعية والشرائح البرجوازية فى الإنتاج الصنـــاعى ، وهذا يكشف مدى سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالى فى نمط إنتاجى متخلف (١) .

ومن تحليل حركة رأس المال التجارى للتعرف على آليات تجدد وتوسع مختلف الشرائح الرأسمالية التجارية المرتبطة بالسوق الداخلية ، يتضح لنا أن قطاع تجارة الجملة تضم شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحددة والتوصية بالأسهم وفروع الشركات الأجنبية ، ويتضح أيضا أن حركة رأس المال التجارى قد ارتفع حجم مبيعاتها من ٣ر٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٤ر١٤٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ أى بزيادة قدرها ٣١٨ ٪ ، وبالنظر إلى حجم عدد العاملين فى ظل الزيادة فى عدد المشروعات نجد أنها بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٩ لم يطرأ عليه زيادة ملحوظة إذ كان فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٠٦٢ عامل وأصبح فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٠٥٩ ففى مقابل ارتفاع معدلات تراكم رأس المال التجارى لم يطرأ أى ارتفاع فى حجم القوى العاملة . كما ارتفع الربح التجارى الصافى فى هذا القطاع من ٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ، أى بزيادة قدرها ٤ر٥٤٩ ٪ . وإذا كان قد طرأ تطور ملحوظ فى الربح التجارى فى هذا القطاع ، إلا أن الأجور لم يطرأ عليها أى ارتفاع إلا بواقع ١٦٠ ٪ . وتضاعف معدل الربح الرأسمالى عدة مرات ، إذ قفز فى عام ١٩٧٥ من ١ر٢٣ ٪ إلى ٤ر٨٣ ٪ فى عام ١٩٧٩ (٢) .

وجدير بالذكر أنه حتى عام ١٩٧٨ بلغت جملة مشروعات تجارة الجملة حوالى ١٢٧٢ مشروعا ، احتلت فيها مشروعات البقالة نصيب الأسد ، إذ كان لها حوالى ٧٢٣ مشروعا بنسبة ٨ر٥٦ ٪ ، ثم جاءت الخضروات والفاكهة فـــى المرتبة الثانيـــة بحوالى ٣٥٠ مشروعا بنسبة ٥ر٢٧ ٪ ، ثم الأحذية بحوالى ٥٧ مشروعا بنسبة ٤٥ ٪ ، والمياه الغازية حوالى ٢٣ مشروعا

---

(١) عبد الباسط عبد المعطـــى ، التكويـــن الاجتماعـــى ومســـتقبل المسألة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٢) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠ ، ٣٣٢ .

بنسبة ٦ر٢ ٪ [١] . ويدلنا ذلك على توجه المشروعات التجاري نحو الاستهلاك ، مما يعنى أن أدوات الاستهلاك أضحت فى مصر تحت رحمة دوران رأس المال ورفع الأسعار وهذا مؤشر شديد الأهمية على استغلال رأس المال للجماهير الكادحة . وبالنظر إلى عدد التوكيلات التجارية يتضح أنه حتى عام ١٩٧٨ بلغ عدد التوكيلات حوالى ١٠٠٠ توكيل ، بينهم ٣٦ وكيلة ، وبلغ حجم التمثيل التجارى حوالى ٢٦٠٠ شركة أجنبية تنتمى إلى ٥٦ دولة أجنبية ، وفى نهاية عقد السبعينات وأوائل الثمانينات بلغ عدد التوكيلات التجارية ٤٠٧٠ توكيلا ، كانت معظمها للمصريين الذين كانوا همزة الوصل بين الرأسمالية المحلية والاحتكارات الدولية والذين سعوا إلى الحاق السوق الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية ، وأضحى لهم السيطرة على التجارة الداخلية فى مصر وهم الذين يطلق عليهم بالكومبرادور [٢] .

أما بالنسبة لقطاع تجارة الجملة غير المنظم ، فنجد أن عدد منشآته قد ارتفع من ٢٩٥٤ منشأة فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٣٥٩٧ منشأة فى عام ١٩٧٨ أى بزيادة قدرها ٧ر٢١ ٪ وارتفع اجمالى رؤوس الأموال إلى ٦ر١٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ بعد أن كانت ٣ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ وارتفع حجم مبيعاتها من ١٦٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٦ر٤٩٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ أى بزيادة قدرها ٦ر٢٠٠ ٪ ، وحققت الأجور زيادة ملحوظة تقدر بحوالى ٤٢٨ ٪ بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ . ويمكننا ارجاع هذا الارتفاع فى معدلات الأجور إلى تزايد الطلب على العمالة للرواج الذى شهده هذا القطاع بالإضافة إلى تزايد معدلات الهجرة إلى الدول النفطية [٣] .

وبالنظر إلى قطاع تجارة التجزئة الخاص ، نجد أنه يتميز بالطابع غير المنظم ويغلبه الطابع الفردى ، كما يتميز بتناقص الوزن النسبى للقطاع المنظم سواء من الناحية العددية أو من حيث نصيبه فى إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة ، وحتى فى الرقم الكلى للأعمال . ونجد أيضا أن الشركات المساهمة وهى أرقى شكل قانونى لتركز رأس المال تحتل مرتبة عالية ومتميزة فى نسبة تركز ملكية رأس المال المستثمر ولرأس المال التجارى الممثل فى المبيعات . ففى عام ١٩٧٥ كان عدد هذه الشركات ٩ شركات تمتلك ٦ر٨٠ ٪ من إجمالى المبيعات ، أما فى

---

(١) عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، ص ٢٤٥ .

(٢) ملك زعلوك ، " تراكم رأس المال فى مصر ودور الرأسمالية التجارية " ، فى : قضايا فكرية ، ص ٧٤ .

(٣) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

عام ١٩٧٩ فقد بلغ عددها ٨ شركات بلغ نصيبها ٧١ ٪ من إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة وحوالى ٧ر٥٦ ٪ من إجمالى المبيعات . أما الشركات ذات المسئولية المحددة والتوصية بالأسهم فقد بلغ نصيبها من إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة فيما من ٣ر١٦ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٣ر٢٠ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، بينما انخفض نصيبها من إجمالى المبيعات من ٧ر٢٤ ٪ إلى ٥ر٢٤ ٪ فى هاتين السنتين على التوالى . ويتضح أيضا من خلال النظر إلى نشاط قطاع تجارة التجزئة غير المنظم أن إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة ارتفع من ٩١٨ ألف جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى ٤ر١٣ ٪ ، وخلال العامين المذكورين طرأ أيضا ارتفاع ملحوظ على إجمالى المبيعات تقدر بحوالى ٢٤٩ ٪ وينبغى ألا نغفل فى هذا الإطار أن هذا القطاع من تجارة التجزئة غير المنظم يغطى معظم المنشآت التى تعمل بالتجارة غير المشروعة والخاصة التى عرفتها فترة الانفتاح الاقتصادى بكثرة ، واعتبرت من أهم مميزاتها ، تلك التى تتمثل فى الاتجار بالمخدرات والتهريب والاتجار فى العملة وتراخيص وحصص السلع المدعومة (مواد البناء والسلع التموينية) [١] .

وبإلقاء الضوء على الفئات البيروقراطية المبرجزة أو ما يطلق عليها " حسن الساعاتي " بالفئات المرسملة [*] التى أتاح لها موقعها ان تكون بعض الاصول الرأسمالية أو بعض موضوعات التملك ، فنجد أنها شهدت نمط ملحوظا منذ الستينات ، حيث أخذت الفترة الناصرية على عاتقها مهمة تعيين خريجى الجامعات والمعاهد العليا ، لقد زاد العاملون بالبيروقراطية العامة (الخدمة المدنية والهيئات والمؤسسات مع استبعاد الشركات) من ٣٥٠ ألف موظف فى فجر الناصرية إلى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ مع نهاية عقد الستينات ، كذلك أصبحت البيروقراطية ميدانا لتوظيف ما يزيد عن ٦٠ ٪ من الخريجيين وحوالى ٢٣ ٪ من العمال فى القطاعات السلعية وحوالى ٤٢ ٪ فى قطاع الخدمات .

وجدير بالتوضيح أن التضخم الأساسى فى البيروقراطية حدث غداة قرارات يوليو ١٩٦١ ، إذ زادت فى الفترة من ٦٢ – ١٩٦٧ الوظائف بنسبة ١٣٤ ٪ [٢] . ويدلل على ذلك أن النمو فى فئة المديرين بلغت فى تعداد ١٩٦٠ حوالى ٥٦٩٣٩ ، أما فى تعداد ١٩٧٦ بلغت حوالى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

(*) حول الفئات المرسملة وطبيعتها ، انظر :
حسن الساعاتى ، " الفئات المرسلمة فى مصر المعاصرة " ، فى : اليقظة العربية (مجلة) ، ص ١٦ – ٢٥ .

(٢) نزيه نصيف الأيوبى ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

١٣١٨٩٩ . كما أن مجال الإدارة الوسطى وأعداد الموظفين شهدت نفس الزيادة ، إذ كانت فى عام ١٩٦٠ حوالى ٢٨٨٨٠٢ موظف ، أما فى عام ١٩٧٦ فبلغوا حوالى ٦٤٩٧٩ موظف (١) .

والحقيقة أنه ليس فقط الإدارة الوسطى والدنيا هما اللذان شهدا طفرة كبيرة فى أعدادهما ، بل أيضا البيروقراطية العليا (السياسية – الإدارية) شهدت تضخما فى إجمالى مستوياتها . ويتضح أن عدد الوظائف العليا (درجة مدير فما فوقها) ازداد من ٢٧٦١ عام ١٩٧٧ إلى ٣٤٧٦ عام ١٩٨١/٨٠ ، أى أنها فى ثلاث سنوات حققت زيادة تقدر بحوالي ٩ر٢٥ ٪ . أما وظائف القيادة العليا (درجة وزير مما فوقها) فقد حققت ٤ر٤٨ ٪ ، ويرجع هذا إلى رفع درجة المحافظ إلى رتبة الوزير . أما فى الوظائف الإدارية العليا فقد حققت زيادة ملحوظة تقدر بحوالى ٧ر٥٥٦ ٪ فى درجة نائب رئيس جامعة وكيل وزارة ١ر١٣٠ ٪ ، أما فى وظيفة مدير عام فنجد أن الزيادة كانت تقدر بحوالي ١ر٢٦ ٪ ، ومما يجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أن الفئات العليا من هذه البيروقراطية كانت أقرب إلى الطبقات العليا ومن ثم إلى الجهاز الحاكم ، أما الفئة الدنيا منها فكانت أقرب إلى الطبقة العاملة . ففى الوقت الذى حققت فيه الفئات العليا والوسطى صعودا اجتماعيا سواء عن الطرق المشروعة أو غير المشروعة ، فإن الشرائح الدنيا فيها حققت هبوطا واضحا نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار والفجوة الواسعة بينها وبين المرتبات والأجور ، وحتى من حقق منهم حراكا اجتماعيا صاعدا فكان إما نتيجة الهجرة إلى الدول النفطية ، أو بالاشتغال بالأعمال غير المشروعة (٢) .

ويوضح تطور البرجوازية الزراعية أنه كان مرتبطا أوثق الارتباط بالتغيرات التى طرأت على الإطار المؤسسى للزراعة المصرية فى حقبة السبعينات . لقد كان لإلغاء الحراسات أهم إجراء بعد انقلاب مايو ١٩٧١ وبقية القرارات التى صدرت فى حقبة الانفتاح ، أكبر الأثر فى استعادة كبار الملاك لمواقعهم الطبقية ، فى مقابل إخراج صغار الحائزين من البناء الحيازى وتزايد تركز ملكية الأرض فى أيدى كبار الملاك وإبعاد الدولة عن التدخل فى تنظيم العلاقات أو حتى فى السيطرة على المخرجات . أضف إلى ذلك صدور القرارات التى سهلت عمليات التحول من المحاصيل التقليدية إلى المحاصيل النقدية ، وتشجيع المشروعات الاستثمارية الانفتاحية فى مجال الزراعة الذى بلغ عدد المشروعات ١٧ مشروعا من جملة المشروعات حتى ١٩٨١/١٢/٣١ . لقد نتج عن ذلك أن ازداد التركز الرأسمالى فى الزراعة وتفاقم التمايز

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، " التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ .

(٢) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

الطبقى فى الريف . لقد تزايدت مجموعة كبار ملاك الأرض (٥٠ فدان فاكثر) من ٦ر١٢ ٪ إلى ٥ر١٤ ٪ ، أما مجموعة متوسطى الملاك (١٠ - ٢٠ فدان) فقد ارتفع نصيبهم من ٢ر٨ ٪ إلى ٣ر١٠ ٪ ، أى أن عملية تركز ملكية الأرض التى كانت فى صف كبار ملاك الأرض ومتوسطيهم كان على حساب طبقة صغار الملاك والمعدمين ، الأمر الذى يعنى اتساع طبقة فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين [١] .

اما بالنسبة للبرجوازية الصناعية فى فترة الانفتاح الاقتصادى فيكشف واقع تطورها أنها أكثر الجماعات البرجوازية انكماشا وأكثرها ضعفا . فعلى الرغم من كل المحاولات التى سعت إليها القوى المحلية والأجنبية وحتى القيادة السياسية لتهديم القطاع العام الصناعى وإطلاق سراح القطاع الخاص للنمو ، إلا أن التصنيع كان بعيدا عن الاهتمام ، إذ سعى القطاع الخاص لطرق أبواب أخرى غير الصناعة لإستثمار أمواله فى الأنشطة التجارية والعقارية والمصرفية . وبالنظر إلى هذا القطاع ، نجد أن إجمالى المساهمات فى رؤوس الأموال التى وظفت فى المشروعات الصناعية وفقا لقانون الاستثمار العربى والأجنبى (حتى ١٩٨١/١٢/٣١) حوالى ٢٢٧ مليون جنيه تمثل ٦ر٢٢ ٪ من إجمالى المساهمات فى مشروعات الانفتاح .

وعلى الرغم من أن مســـاهمة رأس المال المصرى والأجنبى فى قطاع الصناعة تعد ضئيلة ، إلا أنها تمثل عودة جديدة للرأسمالية الصناعية الكبيرة واشتراكها مع برجوازية الدولة والرأسمالية الدولية فى قيام الصناعة [٢] .

وتتكون البرجوازية الصناعية فى مصر من عدة روافد هى ، أولا : من الرأسمالية الوطنية المصرية التى عملت فى مجال الصناعات المتوسطة والصغيرة والتى دعمت وجودها فى سنوات الستينات فى مجال الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأثاث ، وغيرها . ثانيا : من البيروقراطية البرجوازية الذين استطاعوا تجميع ثروات ضخمة نتيجة استغلال مواقعهم الوظيفية بأجهزة الدولة والقطاع العام ودخل بعضهم فى مجال الاستثمار الصناعى بالاستفادة من الخبرات التى كونوها من العمل الوظيفى واستثمار العلاقات بالسوق ، وينطبق ذلك على العسكريين أيضا . ثالثا : من مجموعة التكنوقراط الذين جمعوا ثروات ضخمة نتيجة وجودهم فى البلاد النفطية وعادوا لاستثمارها فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى وآخـرون ، " الدولة والقريـة المصرية ... " ، فى : قضـــايا فكـــرية (مجلة) ، ص ١١٧ .

(٢) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

فى مجال صناعة مواد البناء . وأخيرا : من مجموعة المهاجرين الذين هاجروا إلى بلاد النفط وخاصة من الأخوان المسلمين الذين عادوا أثرياء واستثمروا أموالهم فى مجالات العقار والتجارة وتوظيف الأموال (١) .

وبإلقاء الضوء على الروافد الأساسية لبرجوازية الانفتاح ، ترى إحدى الدراسات أن هذه الطبقة جاءت من روافد ثلاثة هى : الرافد التقليدى ، والرافد البيرقراطى ، والرافد الطفيلى . ويقصد بالرافد الأول مجموعة الرأسماليين القدامى الذين خضعوا للتأميم أو ممن لم يخضعوا له ، أو ممن هاجر منهم وعاد برؤس أموال كبيرة ، وهؤلاء يشكلون ٤٩ عائلة أو شخصا يشكلون أقطاب القطاع الخاص عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ . أما الرافد الثانى وهو الرافد البيروقراطى فيتكون من أربع عناصر هى : بيروقراطية ما قبل الثورة ، ومستخدمى القطاع الخاص ، والشركات المؤممة ، ومن قدم من المؤسسة العسكرية والتكنوقراط ، وهؤلاء استغلوا مواقعهم البيروقراطية فى تكوين التراكمات الرأسمالية . أما الرافد الطفيلى فترى الدراسة أنه جمع ثرواته عن طريق عمليات التهريب والعمولات والأتاوات واحتكار منافذ التوزيع ولاتجار فى السوق السوداء واستغلال النفوذ لدى المسئولين بجهاز الدولة والقطاع العام . كما أوضحت الدراسة أن طبيعة مؤسساتهم تغلب عليها الصفة العائلية الضيقة ، وأن أنشطتهم تتمحور حول عمليات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركى والتهريب والمقاولات والمضاربات العقارية والتوكيلات التجارية والسمسرة والوساطة والاتجار فى السلع الأجنبية المستوردة والأغذية الفاسدة (٢) .

ويرى " محمود عبد الفضيل " أن الطبقة الرأسمالية التى عرفتها فترة الانفتاح الاقتصادى كان يغلب عليها النشاط الطفيلى . إن هذه الرأسمالية ذات طبيعة طفيلية امتدت من الرأسمالية التجارية حتى الصناعية . وفى إطار هذه الصفة يرى فؤاد مرسى " ... أن الرأسمالية الانفتاحية بوصفها رأسمالية تجارية فهى رأسمالية ريعية ، بمعنى التعامل بالنقود والرغبة فى أن تربو هذه النقود باضطراد ، أن تنمو سريعا ، أن تلد نقودا باستمرار وبالذات عن طريق التجارة والخدمات ، وبالاشتغال فى الوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء ، وهى لذلك تولد الطابع الريعى فى الاقتصاد القومى ، بالاستعداد بالمضاربة والرغبة فى الاحتكار ... " . والمدقق فى أوضاع البرجوازية الانفتاحية يجد أن ثمة درجة عالية من السيولة فى حركة رأس المال التجارى

---

(١) حسام مندور ، " ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية " ، فى : قضايا فكرية (مجلة) ، ص ١٢٦ .

(٢) سامية سعيد ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى : ٧٤ - ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ .

والمضارب ، إذ ينتقل اصحاب رؤوس الأموال الطفيلية من نشاط إلى آخر بسرعة سعيا وراء ربح مرتفع وأعلى معدل لسرعة دوران رأس المال [١] .

نخلص مما سبق أنه إذا كانت الطفيلية أهم سمة تتصف بها الرأسمالية المصرية فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ، فإنها أيضا تتصف بسمتين أساسيتين أخرى ، الأولى أنها رأسمالية تابعه ، أى أنها تتبع لرأس المال الأجنبى ، ودلالة ذلك أنه من بين ٣١ مشروعا استثماريا جاء رأس المال المصرى مع رأس المال الأجنبى فى حوالى ٢٢ مشروعا . أما السمة الأخرى فتدور حول أن الرأسمالية المصرية تأخذ الطابع العائلى ، والمطلع على المشروعات التى أقيمت فى حقبة الانفتاح الاقصادى يلاحظ غلبة الطابع العائلى عليها [٢] .

وإذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن الطبقة الرأسمالية (التى تملك ولا تعمل بكل شرائحها ، فإننا سوف نعرض فيما هو قادم من سطور للطبقات الكادحة (طبقة البروليتاريا والفئات ذات الطابع البروليتارى) ، أى التى تعمل ولا تملك .

وتوضح عمليات مسح العمالة المصرية أن حجم القوى العاملة فى القطاع السلعى باستثناء الزراعة كانت فى عام ١٩٧١/٧٠ تشكل حوالى ٩٠٠ر٥٠٥ر٥ عامل يمثلون ٧ر٦٤ ٪ من العاملين بكل القطاعات ، كان من بينهم ٣ر٢٦ ٪ يعملون بالصناعة ، أما الباقى فكان من نصيب قطاع الزراعة . وفى عام ١٩٨٠ تزايد عدد العمال بالقطاع السعى إلى حوالى ٤٠٠ر٣٨٧ر٦ عامل يشكلون حوالى ٧ر٥٧ ٪ من إجمالى العاملين بكل القطاعات . وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة الاستخراجية والتحويلية فيعام ١٩٧١/٧٠ كانت العمالة فيها تمثل ١ر١٩ ٪ من إجمالى العاملين بالقطاع السلعى و ٣ر١٢ ٪ من إجمالى العاملين بكل القطاعات . أما فى عام ١٩٨٠ فكان نسبة العمال بالإضافة إلى عمال البترول حوالى ٢٢ ٪ من العاملين بالقطاع السلعى ، وحوالى ٨ر١٢ ٪ من إجمالى العمال بكل القطاعات . يعنى ذلك أنه لم يحدث أى تغير كيفى فى نصيب العمال فى هذا القطاع خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ ، برغم أن عدد العاملين ازداد حوالى ٨٠٠ر٥٢٠ر١ عامل فى عام ١٩٧١/٧٠ لتصبح ٠٠٠ر٤١٧ر١ عامل فى عام ١٩٨٠ ، أى أن العمال ازدادوا حوالى ٠٠٠ر٣٦٤ عامل .

---

(١) محمود عبد الفضيل ، " مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى"، فى : الطليعة (مجلة) ، ص ٥٤ .

(٢) جوده عبد الخالق ، " الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ١٩٧٧/٧١ " فى : مصر فى ربع قرن ، ص ٤١١ – ٤١٣ .

كما بلغ عدد العمال فى الصناعات الاستخراجية حوالى ٣٣٤٠٢ شخص كانت نسبتهم حوالى ٣٠ر ٪ من مجموع العمال فى عام ١٩٧٦ ، ثم فى عام ١٩٧٨ ارتفع عدد العمال إلى حوالى ٣٧ر ٪ من العمال . أما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية فقد مثلت حوالى ١٢ر٤ ٪ من مجموع السكان ، ثم فى عام ١٩٧٨ ازدادت النسبة بواقع ٤ر٢ ٪ ، أى أصبحت نسبتهم ١٤ر٦ ٪ من جملة السكان العاملين . وهذه النسبة تعد منخفضة إذ قيست بما هو مسجل فى عام ١٩٧٠ ، إذ كانت نسبة العمال فى هذا القطاع بالنسبة للمجموع الكلى للعمال حوالى ١٥ر٢ ٪ . أما واقع العمال فى قطاع التشييد فتوضح النسب أنها بلغت فى عام ١٩٧١/٧٠ حوالى ٤ر٣ ٪ من جملة العاملين ، وفى عام ١٩٨٠ أضحت حوالي ٤٧ر٦ ٪ ، أما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء والغاز والمياه فنجد أنهم بلغوا فى عام ١٩٧١/١٩٧٠ حوالى ٣ر ٪ من مجموع العمال ، وفى عام ١٩٨٠ سجلوا زيادة تقدر بحوالى ٢ر ٪ أى أنهم أصبحوا ٥ر ٪ من إجمالى العاملين[١] .

لقد شهدت فترة السبعينات إجراءات جديدة تجاه الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى . فإذا كان فترة الستينات قد انحازت " قليلا " تجاه العمال ، فإن حقبة السبعينات كانت على العكس من ذلك حيث ابتعدت عنهم بل وقفت ضدهم . ويتضح ذلك فى أعقاب انقلاب مايو ١٩٧١ حين شهد المجتمع المصرى مجموعة من المعارك الطبقية التى لعبت فيها الطبقة العاملة دورا قياديا بارزا . وتتمثل تلك المعارك فى الإضرابات والاعتصامات العمالية فى المراكز الصناعية مثل : اضرابات عمال الحديد والصلب فى يوليو ١٩٧١ ، وعمال مصنع الكوك وشركة النصر للسيارات ، والترسانة البحرية بالأسكندية ، وعمال القطاع الخاص بشبرا الخيمة عام ١٩٧٢، وعمال المصانع الحربية بحلوان فى يناير ١٩٥٧، وانتفاضة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، واعتصام الشركة التجارية للأخشاب ، وكذا انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ . ولم تقف هذه المعارك الطبقية عند حدود العمال ، بل امتدت إلى الطلاب التى تعاقبت حركتها فى أعوام ٧٢ و ٧٣ و ١٩٧٥ . كما أيضا تصدى الفلاحون بالسلاح لمحاولات طردهم من الأراضى وإعادتها للملاك العقاريين القدامى الذين رفعت عنهم الحراسة . لقد كان لنظام السبعينات الأثار الضارة على الأوضاع الطبقية العمالية . ففى الوقت الذى تمكنت فيه الرأسمالية من استعادة أوضاعها بعد رفع الحراسات وتنامى أدوارهم فى الريف والحضر ، كان على الجانب الآخر ضرب وتدنى للقوى الوطنية برمتها وعلى الأخص الطبقة العاملة . ولعل

---

(١) مجلة فكر ، الطبقة العاملة المصرية : مسح شامل لتوزيع العمالة على أساس القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والمواقع الجغرافية ص ٨٨ – ٨٩ .

أبرز ما اتخذ من إجراءات للتعجيل بذلك يتلخص فى إبعاد هذه الطبقة عن العملية الإنتاجية ، وتفتيت التركز الكمى للعمال ، وإضعاف تفاعلهم السياسى والاجتماعى ، وفتح باب الهجرة إلى النفط ، وتقليص العمل المأجور فى الزراعة ، وتوسيع بيع الأراضى الزراعية والمضاربة عليها ، والتوجه نحو المحاصيل النقدية ، وإحلال التكنولوجيا بدلا عن العمل ، وتوظيف التحويلات النقدية للمهاجرين فى الاستثمارات المالية والتجارية والعقارية (١) .

لقد أصبحت العمالة المصرية منذ منتصف السبعينات وتطبيق سياسة الباب المفتوح على رأس المال الأجنبى والعمالة المصرية ، ونزوح العمالة المصرية إلى النفط ، سلعة معروضة للبيع والشراء ، أى أضحى سوق العمل المصرية سوق مشترين لقوة العمل وليست بائعين لها حيث الطلب عليها فاق العرض كثيرا بسبب الخروج العمالى إلى الدول البترولية فى الخليج . واطرد القول هنا أنه تزامن مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى مع الهجرة الخارجية إلى الدول البترولية العربية محاولة تفريغ المجتمع المصرى من محتواه الحقيقى القيمى والمادى ، وتشتيت القوى الاجتماعية الوطنية . إن ربط المجتمع المصرى بالنظام الرأسمالى العالمى يوضح بصورة متعاظمة أن القوة العاملة المصرية أضحت مرصودة ومستهدفة على المستوى الإقليمى والقومى ، لذا نجد أن رأس المال الأجنبى والشركات المتعددة القوميات عملت جاهدة على تشتيت وتحجيم القوة العاملة فى مصر ، وكانت آلياتها فى ذلك كثيرة ، أهمها : الضرب بقوة فى بؤر تجمع القوة العاملة أقصد القطاع العام ، والقوة العاملة خارج مصر وفى المهجر العربى ، واستنزاف كوادر القطاع العام ، وتصفية القطاع العام الصناعى (٢) .

وإذا كانت فترة الانفتاح الاقتصادى قد شهدت انحيازا واضحا لفئة معينة هى الطبقة الرأسمالية بشرائحها المختلفة ، فى مقابل الضغط واستغلال فئة أخرى هى الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى ، فإن ذلك يشتد وضوحا إذا ما حاولنا أن نلقى الضوء على توزيع الدخل وما أصابه من سوء توزيع وتدهور ، والمقصود هنا بتدهور توزيع الدخل هو

---

(١) راجع حول النشاط الطبقى للعمال ومعاركهم الطبقية فى :
- حسين عبد الرازق ، مصر فى ١٨ و ١٩ يناير : دراسة سياسة وثائقية ، ص ٧٩ - ٨٨ .
- غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- عبد الباسط عبد المعطى ، " التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية ... " ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) سامية سعيد ، " الشركات متعددة الجنسيات ومحاولات تفتيت الطبقة العاملة " فى : قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، ص ١١١ .

ازدياد التصيب النسب للأغنياء فى الدخل القومى وتدنى النصيب النسبى للفقراء . ووفقا لإحدى التقديرات الدخلية فى مصر ، فإن أفقر ٦٠ ٪ من السكان يحصلون فى أوائل الخمسينات على ١٨ ٪ من الدخل ، وفى عام ١٩٧٥ أضحى نصيبهم حوالى ٩ر٣٤ ٪ ، ثم فى عام ١٩٧٦ أصبح حوالى ٧ر٣٣ ٪ ، ودون ريب أن هذه التقديرات تعكس قيمة التفاوت فى توزيع الدخل [١] . وثمة تقدير آخر لتوزيع الدخل فى مصر فى عام ١٩٧٤/١٩٧٥ ، يرى أن العشرة فى المائة من السكان الذين يمثلون أسفل سلم الدخول يستحوذون على ١ر٢ ٪ من الدخل القومى ، بينما هناك ١٠ ٪ يحتلون أعلى هذا السلم ويحصلون على ٣٣ ٪ من الدخل القومى ، وأن ٢٠ ٪ من الأسر التى تقع فى أدنى سلم الأجور تحصل على ٩ر٥ ٪ من إجمالى الدخل ، أما الدخول المتوسطة الدنيا فتحصل على ٤ر١٧ ٪ من إجمالى الدخل ، أما ذات الدخول المتوسطة العليا فتحصل على ٧ر٢٨ ٪ . أما الراق الأعلى من سلم الدخول وهم ٢٠ ٪ من الأسر فتحصل على ٤٨ ٪ من الدخل . بمعنى آخر أنه إذا كانت ٢٠ ٪ من الأسر تحصل على ٤٨ ٪ من الدخل ، فإن ٨٠ ٪ من الأسر تحصل على ٥٢ ٪ من الدخل [٢] .

وبرغم التقديرات السابقة التى وضعها الباحثون فإن التفاوت الحادث فى توزيع الدخل أمر لا ريب فيه ولا يحتاج إلى مزيد من الإثبات . وهناك شواهد عيانية كثيرة يدركها المرء العادى توضح ذلك ، نذكر منها : التفاوت الكبير فى نوعية المساكن والازدواجية فى نوعية السلع المعروضة والسيارات الفارهة والسيارات العامة المزدحمة بالبشر . وثمة دلائل أخرى كثيرة تؤكد على مسئولية الانفتاح الاقتصادى وآلياته فى توسيع التفاوت فى توزيع الدخل نذكر منها : أولا فتح المجال للقطاع الخاص دون رقابة أو توجيه فى مجالات يمكن أن يتحقق منها أرباح خيالية وهى مجالات التجارة الخارجية والسياحة والمقاولات . ثانيا : فشل الانفتاح الاقتصادى فى زيادة مستويات العمال إلا بنمو ٤ ٪ من إجمالى قوة العمل فى عام ١٩٧٩ . ثالثا : تمتع مشروعات الانفتاح الاقتصادى بالإعفاءات الضريبية لفترات طويلة دون التمييز بين المشروعات الإنتاجية والمشروعات الخدمية والاستهلاكية . وقد ساعد هذا على اتجاه كثير من المشروعات الخاصة غير الإنتاجية إلى مشاركة رأس المال الاجنبى . رابعا : تزايد معدلات الهجرة إلى البلدان النفطية . خامسا : الاتجاه إلى زيادة إنتاج السلع الصناعية غير الأساسية ، بينما

---

(١) محيا زيتون ، " النمو الاقتصادى ونمطه " ، فى : الانفتاح ... الجذور والحصاد والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(٢) كريمة كريم ، " توزيع الدخل والدعم " ، فى : الانفتاح ... الجذور والحصاد والمستقبل ، مرجع سابق ص ٣٢٠ و ص ٣٢٢ . وأيضا راجع : ابراهيم العيسوى ، " تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء " ، فى : مصر المعاصرة (مجلة) العدد ٣٨٠ ، ص ٣٣٥ .

يقل إنتاج السلع الضرورية وارتفاع أسعارها الذى يقع عبئه الأكبر على الفئات الفقيرة .
سادسا : التغير الواضح فى الهيكل المحصولى لصالح المحاصيل النقدية (الفاكهة والخضروات) على حساب المحاصيل التقليدية (القطن والحبوب) [١] .

لقد تنوعت أضرار الانفتاح الاقتصادى على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى . بمعنى آخر ، أن هذه العيوب لم تقف عند المساوئ المباشرة للاستثمارات الأجنبية فى مصر ، بل أيضا حملت معها أضرارا أعمق فى البنية الاجتماعية ، ودلالة ذلك ما حدث لكل طبقات وفئات المجتمع باستثناء فئة قليلة من المستفيدين من هذه الحقبة مثل : السماسرة والمضاربين العقاريين ووكلاء رأس المال الأجنبى وكبار التجار والمقاولين . فإذا كانت السياسة الانفتاحية باضرارها قد شملت الاقتصاد المصرى برمته ، فإن هذه الأضرار انعكست بصورة واضحة على البنية الاجتماعية وخاصة الطبقات الاجتماعية الفقيرة . إن وقوع الاقتصاد المصرى تحت رحمة النظام الرأسمالى والاحتكارات الأجنبية أصاب فى مقتل أصحاب الدخول المحدودة . إنه نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح فى مصر أطلق العنان للتضخم والغلاء الذى بلغ فى عام ١٩٧٧ حوالى ٣٧ ٪ ، أما فى عام ١٩٧٨ فقد بلغ حوالى ٣٥ ٪ . لقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى إزكاء حريق التضخم وارتفاع الأسعار ، ومن ثم فى تدنى مستويات الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة ، فى مقابل تحسن أوضاع الطبقات الرأسمالية الزراعية والعقارية والتجارية [٢] . إن ثمة شرائح اجتماعية تحسنت اوضاعها مثل طبقة أصحاب الأراضى الذين يزرعون المحاصيل غير التقليدية وتجارة الجملة والتجزئة ومن يعمل بالاستيراد والتصدير وأصحاب التوكيلات التجارية وأصحاب المصانع الخاصة والمقاولين ومن يعمل بالمهن الحرة كالأطباء والمحاسبين والمهندسين والحرفيين الفنيين ... الخ . أما من أصابهم التدهور فهم موظفى الحكومة والقطاع العام والعمال فى شركات القطاع العام وعمال التراحيل وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية ... الخ [٣] .

إن التغيرات السياسية والتشريعية والطبقية التى حدثت بعد انقلاب مايو ١٩٧١ (الثورة المضادة) على رموز الناصرية يمكن إرجاعها إلى عاملين الأول داخلى والآخر خارجى . الأول

---

(١) عبد القادر شهيب ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .
(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، " التغيرات الاجتماعية فى مصر السبعينات " فى : اليقظة العربية (مجلة) ، ص ٨٢ – ٩٢ .
(٣) رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، ص ٥٩٧ . ولنفس المؤلف " التضخم وأحوال كاسبى الأجور ، فى : الانفتاح .... ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

يتمثل فى ضغط القوى القديمة منذ منتصف عقد الستينات ، ثم انحياز السلطة الجديدة لها ، وتهيئة المناخ لتنامى قوتهم من جديد . أما العامل الآخر فيتمثل فى الارتماء إلى أحضان النظام الرأسمالى ، وجعل المجتمع المصرى بلدا تابعا ومرتعا خصبا للرأسمال الأجنبى . لقد كان لكل ذلك أكبر الأثر فى تشكيل التكوين الاجتماعى الاقتصادى ومن ثم بروز وصعود طبقات وفئات اجتماعية بعضها كان قد اندثر فى الخمسينات والستينات ، والبعض الآخر ولج الساحة جديدا نتيجة فعل القوى الخارجية . ولكن ما يهمنا أن نشدد عليه فى هذا الإطار أن سياسة الانفتاح الاقتصادى وقوانينها كان انحيازها واضحا ، إذ وقفت بشدة مع صعود الطبقات الرأسمالية وخاصة الطفيلية منها ، فى مقابل سحق وتدنى الطبقات الكادحة .

إذا كان التاريخ الاجتماعى – السياسى للمجتمع المصرى يكشف عن مساهمة الصناعة فى تشكيل بعض الفئات والطبقات الاجتماعية سواء فى مستوياتها الدنيا أو العليا ، فإن التصنيع فى حقبة الانفتاح لم يقم بهذا الدور ، بل اضطلعت به مناشط اقتصادية أخرى . إن دور التصنيع فى تشكيل البناء الطبقى فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ يتضح أحيانا ويخبو أحيانا أخرى . فإذا كان التصنيع منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٧٠ قد ساهم بصورة جلية فى صياغة وتشكيل وتقوية بعض الطبقات الاجتماعية الوطنية ، فإنه فى الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠ (فترة الانفتاح الاقتصادى) قام بتفتيت هذه الطبقات ، وابتعد عن الدور المنوط به ، بل ساهم فى صياغة إحدى الطبقات التى ارتبطت بشكل وشيج بالنظام الرأسمالى العالمى ، والتى تبتعد عن كل ما هو وطنى . وهذه القضية سوف نفرد لها بالتفصيل فى الفصل القادم .